الرسالة : ١٤١

الإلغاز النحوي وأَمْن اللبس

د. عبدالعزيز علي سفر

قسم اللغة العربية وآدابها ـ جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية العشرون - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

المؤلف :

د. عبدالعزيز علي سفر

- مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة الكويت .
- مساعد العميد للشؤون الطلابية - كلية الآداب - جامعة الكويت .

الإنتاج العلمي :

أبحاث منشورة :

- الترتيب في الجملة الفعلية . مجلة العلوم الإنسانية - جامعة البحرين - ابريل ٢٠٠٠ .
- الترتيب في الجملة الاسمية . رسالة المشرق - مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة ١٩٩٥ .
- الاشتراط في الجملة العربية . مجلة علوم اللغة - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٩ .

كُتب تحت الطبع :

- كتاب الإمالة لابن غلبون ، تحقيق ودراسة .
- الممنوع من الصرف في اللغة .

المحتوى

الملخص ١١

مقدمة البحث ١٣

أولاً: اللغز في اللغة والاصطلاح ١٥

ثانياً: الدرس النحوي في الألغاز ١٧

ثالثاً: تصنيف الألغاز ٢١

١ـ ألغاز نثرية وشعرية ٢١

٢ـ ألغاز مباشرة وألغاز غير مباشرة ٢٢

٣ـ ألغاز مصنوعة وأخرى مروية ٢٤

٤ـ ألغاز بسيطة، وألغاز مركبة ٢٥

رابعاً: موضوعات الإلغاز ٢٦

خامساً: مجالات التعمية، ووسائل الإلغاز ٢٧

أ ـ الظواهر الكتابية ٢٧

١ـ الجمع والتفريق ٣٠

٢ـ الإلغاز بالحذف والزيادة في الصورة الكتابية للكلمة ٣٢

٣ـ الإيهام بالأصالة أو الزيادة ٣٣

٤ـ تجزئة الواحد ٣٤

ب ـ الظواهر الصوتية ٣٥

١ـ الإلغاز بالتقاء الساكنين ٣٦

٢ـ الإلغاز بإشباع مالا يشبع ٣٧
٣ـ الإلغاز بإهدار الوقف ٣٧
٤ـ الإلغاز بالإدغام ٣٩
جـ ـ الظواهر الصرفية والإلغاز ٤٠
د ـ الإلغاز بتداخل أقسام الكلم ٤٣
١ ـ إدخال الحروف على الفعل ٤٣
٢ ـ إدخال أكثر من حرف على الفعل ٤٥
٣ـ إدخال الاسم على الفعل ٤٥
سادساً: الظواهر التركيبية والإلغاز ٤٧
١ـ الإلغاز بالحذف في التركيب ٤٧
٢ـ الإلغاز بالرتبة ٤٩
٣ـ الألغاز بالمطابقة النحوية ٥٠
٤ـ الإلغاز بشوارد اللغات ٥١
٥ـ الإلغاز بالتوجيه الإعرابي ٥٣
٦ـ الإلغاز بالضرورة الشعرية ٥٤
٧ـ وسائل مساعدة على الإلغاز ٥٥
سابعاً: الإلغاز وأمن اللبس ٥٧
خاتمة ٦١
المصادر والمراجع ٦٣

ملخص

يتناول هذا البحث موضوع الإلغاز في المسائل النحوية والصرفية واللغوية، والهدف من الإلغاز، والوسائل المتبعة للوصول إلى التعمية اللغوية، وكذلك يتناول العلماء الذين بحثوا هذه المسائل سواء من تحدث عنها في مسائل فردية، أو من خصص لها كتاباً جمع فيه ما يتعلق بقضية الإلغاز.

وقد حاولت في هذا البحث أن أضفي على هذا الموضوع جوانب أخرى تبدو أحياناً واضحة وفي أحيان كثيرة تبدو غامضة، كما بينت أهمية الإلغاز في الدرس النحوي.

المقدمة

كان النحو العربي ولايزال هدفاً للنقد في القديم والحديث، فمنذ أن كتب ابن مضاء القرطبي كتابه الشهير في الرد على النحاة تتابعت المصنفات التي يُجمعُ أصحابها على اتهام النحو العربي بالخضوع المطلق لسلطان المنطق الأرسطي، والإغراق في الصناعة، وتعقيد التقعيد حتى شاعت عن النحو مقولة تؤكد أنه العلم الذي نضج حتى احترق.

ولقد كان للمنظومات النحوية والمتون وشروحها وحواشيها وتقريراتها النصيب الأوفى من هذا الهجوم، أما مصنفات الألغاز النحوية فقد عُدَّت عند كثرة من الباحثين نموذجاً للرياضة العقلية الخالية من الجدوى، والتي ليس من نفع وراءها غير كد الذهن في غير طائل، ولعل إيثار السهولة قد ذهب بكثير من الباحثين إلى إهمال هذا الجانب من النشاط البحثي عند النحاة، حتى ليمكن أن يقال: إن الألغاز النحوية هي الإنجاز النحوي المنسي بالنسبة للدارسين المحدثين.

وترتبط أهمية أمن اللبس في نظرية النحو بالوظيفة الأولى للغة التي «تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح وسيلة للإلهام والفهم، وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية»[1].

ولعل الألغاز قد وجدت طريقها من خلال الالتفاف حول هذه الوظيفة الأساسية ليكون همها الأول تحقيق اللبس بوسائل مختلفة وإن كان تحقيق أمن اللبس سيظل دائماً «هو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي»[2].

وغايتنا هنا هي أن نجعل من هذا الإنجاز النحوي الذي تحاماه الكثيرون موضوعاً للمدارسة والتأمل لنكشف عما وراءه من ثراء نظري، وعن دوره في الكشف عن

١ـ اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٣٣ .

٢ـ نفسه/ ٣٤ .

تعالُق النظم اللغوية، وما له من قيمة تعليمية تطبيقية ليست لدى المختص دون قيمتها النظرية بحال.

ويقع البحث بعد هذه المقدمة في خمسة مطالب هي:

١ـ اللغز في اللغة والاصطلاح.

٢ـ الدرس النحوي للألغاز.

٣ـ تصنيف الألغاز.

٤ـ مجالات الإلغاز ووسائل التعمية.

٥ـ الإلغاز وأمن اللبس.

ثم نُتلِّي هذه المطالب الخمسة بسادس نمحصه لإيجاز ما خرج به البحث من نتائج في معرض ما نصبو إلى تحقيقه من الغايات.

أولاً: اللغز في اللغة والاصطلاح

اللَّغْـز[٣]: ميلك بالشيء عن وجهه وصرفه عنه، وذكروا فيه ثلاث لغات لُغَز، واللَّـغـز، واللُّغْز.

وأصل اللغز الحفر الملتوي يحفره اليربوع في حجره تحت الأرض وأما في الاصطلاح: فيقال ألغز كلامه، وألغز في كلامه إذا عمَّى مراده، ولم يبيِّنه، وأضمره على خلاف ما أظهره. وقيل: أورى فيه وعَرّض ليخفي.

ومن أقوالهم في هذا: رَجُلٌ لغّاز: أي وقّاع في الناس كأنه يلغز في حقهم بكلام يُعَرِّض بالذم والوقيعة، وهو مجاز، ويقال: الزم الجادة وإياك والألغاز. قال: وهي طرق تلتوي وتشكل على سالكها.

ويروى عن عمر رضي الله عنه أنه مرَّ بعلقمة بن القعواء يبايع أعرابياً، ويلغز له في اليمين، ويرى الأعرابي أنه قد حلف له، ويرى علقمة أنه لم يحلف، فقال عمر: «ما هذه اليمين اللغيزاء؟ أي ما هذه اليمين التي فيها تعريض وتورية وتدليس.

ذلكم هو مفهوم اللغز في اللغة.

فإذا جئنا إلى تعريفه في الاصطلاح النحوي وجدنا الزمخشري (ت٥٣٨هـ) يقول في مقدمة أحاجيه «مسائل نحوية مسوقة في مسالك المحاجاة، منسوقة في سلك المعاياة، لا تستملي منها مسألة إلا سقطت على أملوحة من الأمالح العلمية، وأفكوهة من الأفاكية المحكية، تُراضُ بشكائمها رَيّضات الأذهان حتى ترجع بعد جمحات»[٤].

ويقول السيوطي (ت٩١١هـ) في آخر الجزء الثاني من الأشباه والنظائر تحت

٣ـ انظر الصحاح واللسان والتاج/ لغز.
٤ـ الأحاجي النحوي/ ١٨.

عنوان: «الطراز في الألغاز»[٥]: «هذا هو الفن الخامس من الأشباه والنظائر وهو فن الإلغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات والمعاياة».

فبينما يرى السيوطي ذلك من باب المطارحات والامتحان والمعاياة، يرى الفارقي[٦] في ظاهر الألغاز قبحاً وخطأ وفساداً، ودفن في غامض الصيغة صوابها، وكانت ظواهرها فاسدة قبيحة، وبواطنها جيدة صحيحة».

ومما تقدم نرى أن الأصل اللغوي في هذا اللفظ هو الحفر في الأرض بشكل ملتو يضل فيه السالك، ولا يهتدي فيه إلى سبيل، وأن ما جاء في الاصطلاح إنما هوَ مبني على هذا الأصل، وهو سوق الكلام على وجه لا تهتدي معه إلى صواب إن بنيت نظرتك فيه على ظاهر مسبوك، ولابد لك من البحث والنظر حتى تهتدي إلى حقيقة ما يريده الملغز.

٥ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٢٨٧.
٦ـ الإفصاح/ ٥٢.

ثانياً: الدرس النحوي في الألغاز

صنَّف كثير من المتقدمين في الألغاز فألَّفوا كتباً، وجاءت ألغاز بعضهم رسائل، بل إنك تجد لبعض النحويين واللغويين البيت والبيتين، وممن صنف في الألغاز:

١ـ الزمخشري:

ألف النحوي الزمخشري كتيباً في الألغاز، وقد صدر في طبعتين: الطبعة الأولى باسم «الأحاجي النحوية».

وهي بتحقيق مصطفى الحدري، وصدرت هذه الطبعة في عام ١٩٦٩ في مدينة حماة السورية.

والطبعة الثانية باسم «المحاجاة بالمسائل النحوية».

بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني.

وقد صدر الكتاب عن دار التربية في بغداد سنة ١٩٧٣.

وساعدت جامعة بغداد على نشره.

٢ـ الكتاب الثاني هو «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب» مؤلفه أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت٤٨٧هـ)، وقد حققه وقدم له الأستاذ سعيد الأفغاني، ونشرته مؤسسة الرسالة عام ١٩٥٨ وجاءت الطبعة الثالثة عام ١٩٨٠.

٣ـ وألف ابن هشام (ت٧٦١هـ) في الألغاز واسم كتابه «موقظ الوسنان وموقد الأذهان» وقد حققه أسعد خضير، ونشر في سوريا.

٤ـ جمع السيوطي في الجزء الثاني من الأشباه والنظائر مؤلفات في الألغاز وهي[٧]:

٧ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٥٨٧ وما بعدها.

أ ـ مسائل من كتاب ابن هشام «موقظ الوسنان وموقد الأذهان».

ب ـ و«ذكر بقية ألغاز الحريري (ت٦٢٠هـ) التي ذكرها في مقاماته».

جـ ـ ثم ذكر أحاجي الزمخشري، وشرح السبخاوي له، وقد سمى هذا الشرح «الدياجي في تفسير الأحاجي». قال: «وأتبعه بأحاجي له منظومة».

د ـ وذكر[٨] أحاجي السخاوي علم الدين (ت٦٤٣هـ).

هـ ـ ساق في ص/ ٦٥١ «شذرات من ألغاز النحاة».

وكان مما ساقه:

أ ـ عن المعري[٩] (ت٤٤٩هـ)، وجواب ابن مالك عنه، وكذا جواب الشيخ عمر بن الوردي عن لغز المعري.

ب ـ نقل عن شمس الدين بن الصائغ (ت٧٧٦هـ) فن الألغاز.

جـ ـ نقل عن بعضهم «كذا» ونقل جوابها.

د ـ ونقل عن ابن الشجري[١٠] (ت٥٤٢هـ) من أماليه.

هـ ـ ونقل عن ابن هشام[١١] لغزاً من تذكرته، ثم ذكر آخر.

و ـ ونقل عن الدماميني (ت٨٢٧) رحمه الله[١٢] ـ لغزاً مما خاطب به علماء الهند مخاطباً علماء الهند.

ز ـ ونقل عن بعض أدباء المغرب.

ح ـ ونقل عن الخوارزمي (ت٣٨٣هـ) ملغزاً.

ط ـ ونقل عن يحيى بن يوسف الصرصري (ت٦٥٦هـ).

٨ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٦١٨.

٩ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٦٥١ـ ٦٥٢.

١٠ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٦٥٣.

١١ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٦٥٥، وانظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢١٤.

١٢ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٦٥٩، ٢/ ٦٦٢.

ي- ونقل عن سعد الدين التفتازاني (ت٧٩١هـ).

ك- ونقل عن عبدالله بن مصعب المفري (ورد في الأشباه والنظائر للسيوطي ولم أهتد إلى ترجمته).

ثم ذكر السيوطي بعد ذلك ألغازه[١٣]:

- ونقل في الإلغاز عن عزالدين بن عبدالسلام (ت٦٦٠هـ).

- ونقل عن بدرالدين بن الرضي الحنفي ملغزاً (ورد في الأشباه والنظائر للسيوطي ولم أهتد إلى ترجمته).

- ونقل عن تاج الدين بن مكتوم (ت٧٤٩هـ).

- ونقل بعد ذلك عن ابن لُبّ النحوي[١٤] (ت٥٩٠هـ) قال:

«ثم رأيت كراسة فيها ألغاز منظومة مشروحة، ولم أعرف لمن هي، وها هي ذه. . .» ولكن المحقق وضع لها عنواناً ينسبها إلى ابن لُبّ.

ولقد نعجب حين نرى أن هذا المبحث الدقيق الذي حظي من القدماء بالعناية، لا يُقابل عند المحدثين بما يماثل ذلك أو يقاربه، فلا نكاد نجد لهم فيه من الإشارات أو المصنفات إلا القليل بل النادر، ولعل من أهم الدراسات التي أخلصت جهدها لهذا الموضوع كتاب الباحث «أحمد محمد الشيخ» الذي سماه «كتب الألغاز والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة».

وبالنظر إلى أهمية هذه الدراسة في بابها، نعرض لمحتوياتها بشيء من التفصيل. نتلمس منه منظومة المسائل النظرية والتطبيقية المتصلة بهذا البحث، والتي لما تزل في حاجة إلى مزيد من الإضاءة والمتابعة لاستظهار أهميتها بالنسبة للعربية، والدرس النحوي. وربما كان البدء بأهم نتائج البحث أخصر طريق لتقويم العمل ويمكن إيجاز هذه النتائج بحسب ما أوردها البحث فيما يأتي:

١٣- الأشباه والنظائر ٢/ ٦٦٠.

١٤- الأشباه والنظائر ٢/ ٦٦٠.

١ـ قِدَمُ هذا الفن وأسبابه، مع محاولة ربط ذلك بأسباب عدم روايته في عصور متأخرة.

٢ـ وجدنا عشرة آلاف بيت بالإضافة إلى ما جاء نثراً.

٣ـ إيضاح النظرة التطورية في الألغاز بين العصور.

٤ـ الربط بين نجاح الشعر التعليمي في فروع اللغة، وظهور القصائد والأراجيز النحوية الملغزة.

٥ـ ظهور دراسات جيدة لموضوع الألغاز النحوية.

٦ـ أكدت الدراسة ضرورة العناية بنشر إحدى مجاميع الأبيات المشكلة الإعراب.

٧ـ أظهرت الدراسة أن الألغاز النحوية ليست من قبيل الترف الفكري.

٨ـ اهتمت الدراسة بمكونات الألغاز.

٩ـ الألغاز النحوية كانت جامعة لكل المذاهب النحوية.

والحق أن هذه النتائج التي توصل إليها الباحث بعد دراسة قاربت عدة صفحاتها المئين السبع، لا تستنفد ـ على أهميتها ـ كثيراً مما يمكن أن يقال، بل مما ينبغي أن يقال في هذا الموضوع، فلقد مسَّت الدراسة مسّاً خفيفاً بعض القضايا التي تمثل حلماً جوهرياً لهذا البحث، وفي مقدمتها «القول على مجالات الإلغاز ووسائل التعمية» كما أهملت التأسيس النظري للإلغاز وعلاقته بنظرية أمن اللبس التي هي غاية الغايات في التقعيد النحوي.

ولعل العلة في ذلك أن الجهد الأكبر في الدراسة تطرق إلى تصنيف الألغاز والأحاجي اللغوية بحسب الأبواب النحوية التي يقع تحتها كل منها، واستظهار مدى اتفاقها أو اختلافها مع الأحكام التي يشتمل عليها الباب، وتحديد انتمائها عند تحرير الخلاف إلى أي من مذاهب النحو المعروفة، وآراء أعلام النحاة. وما إلى ذلك يقصد هذا البحث؛ إذ يأتي كل أولئك تبعاً وتالياً لربط قضية الألغاز بالبُعدين: النظري والتطبيقي في النحو العربي.

ثالثاً: تصنيف الألغاز

الناظر فيما ورد من ألغاز وأحاج في الكتب الأصول عند الأقدمين يمكنه أن يورد عليها من أشكال التصنيف ضروباً، وصوراً مختلفة. وفيما يأتي تفصيل القول في أمر تصنيفها:

١ـ ألغاز نثرية وشعرية:

لقد جاء بعض هذه الألغاز نثراً، وبعضها منظوماً، ومما جاء نثراً ألغاز الزمخشري التي ساقها تحت عنوان «الأحاجي النحوية»[١٥]، فقد ألف خمسين لغزاً نثراً، ولم يأت في كتابه هذا لغز واحد شعراً، ومن ذلك الألغاز التي ساقها الحريري في مقاماته، فقد ساقها في المقامة الرابعة والعشرين، ونقل منها السيوطي تسعة[١٦] وللسيوطي نفسه مجموعة من الألغاز ساق منها في الأشباه والنظائر[١٧] سبعة عشر لغزاً، ثم أتبعها بالحل. ومن هذا الباب ما نقله من ألغاز الشيخ عزالدين بن عبدالسلام[١٨].

وجاء بعض هذه الألغاز شعراً، ومن ذلك ما وضعه الفارقي في كتابه «الإفصاح»[١٩]، فقد ساق ثمانية وخمسين ومئتي بيت، ضمَّنها ألغازاً مختلفة الموضوعات، وجمعها من مراجع المتقدمين، ومما كان يحصل بينهم من مناقشات ومراجعات في مجالسهم.

ويدخل تحت هذا التقسيم أحاجي السخاوي[٢٠] التي جمعها السيوطي، وجاءت جميعها شعراً.

١٥ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٦٨١ ـ ٧٢٢.

١٦ـ المصدر السابق ٢/ ٥٩٠ وما بعدها.

١٧ـ ونقل منها السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٥٩٢ وما بعدها.

١٨ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٦٦٦.

١٩ـ نفسه ٢/ ٦٩.

٢٠ـ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ـ تحقيق سعيد الأفغاني.

وقد جمع السيوطي ألغازاً تحت عنوان «طائفة أخرى من ألغاز[٢١] النحاة»، أضف إلى ذلك ألغاز ابن لب النحوي، فقد ذكر النحوي أنها[٢٢] ألغاز منظومة مشروحة، ثم قال: «ولم أعرف لمن هي»، ويقول في خاتمتها[٢٣]: «فهذا تمام الشرح في طرز القصيدة اللغزية في المسائل النحوية مما قيده ناظمها إبانة لغرضه، والله الموفق للصواب».

وهناك متفرقات جاءت شعراً أيضاً، ومن ذلك ما نقل عن المعري في الإلغاز بـ«كاد»[٢٤]، وإلغاز ابن الصائغ في «إلا»[٢٥] للاستثناء، ومن ذلك ما ذكره ابن الشجري في أماليه من أبيات ملغزة[٢٦] سئل عنها، وما ألغز فيه عزالدين بن البهاء الموصلي في «أمس»[٢٧]، والتفتازاني في «لدن غدوة»[٢٨]، وغيرهم.

أما الفارق الجوهري بين الألغاز الشعرية والنثرية فمرجعه غالباً إلى ما نعرفه عن الوزن الشعري والقافية من ظواهر تفتح الباب واسعاً للتقديم والتأخير، واستثمار رخص الضرورة الشعرية مما لا نجد له في النثر نظيراً مشابهاً، ولعل ذلك يكون سبباً في تفشي ظاهرة الإلغاز النحوي في الشكل الشعري. ويجيء معظم الألغاز النثرية في شكل أسئلة مباشرة تتطلب من المتكلم جواباً يتكيء على المعلومة النحوية.

٢ـ ألغاز مباشرة وألغاز غير مباشرة:

ونعني بالألغاز المباشرة ما جاء على صورة سؤال في مسألة نحوية أو صرفية، أو حرف من حروف اللغة.

٢١ـ انظر الأشباه ٢/ ٦١٨.
٢٢ـ انظر الأشباه ٢/ ٦٧٢.
٢٣ـ نفسه ٢/ ٦٨١.
٢٤ـ نفسه ٢/ ٧٣٢.
٢٥ـ المصدر السابق ١/ ٦٥١.
٢٦ـ المصدر السابق ٢/ ٦٥٣.
٢٧ـ المصدر السابق ٢/ ٦٥٥، وانظر أمالي الشجري ٢/ ٢١٤.
٢٨ـ المصدر السابق ٢/ ٦٥٦.

ونلحظ أن الغالب على هذا النوع أن يكون من الألغاز النثرية على حين يندر هذا النوع في الشعر؛ إذ اللغز يأتي في الشعر غالباً في صورة قول متضمن لموطن الإلغاز والإلباس، ويكون المطلوب ضمناً هو الكشف عن وجه الصواب فيما ظاهره اللحن والخطأ بفضل تأمل ونظر، وهذا النوع الأخير هو ما نسميه بالألغاز غير المباشرة، ومن نماذج الألغاز المباشرة قولهم:

١ـ قال الحريري[٢٩]: ما العامل الذي يتصل آخره بأوله، ويعمل معكوسه مثل عمله؟

٢ـ ومنه قوله: ما منصوب أبداً على الظرف لا يخفضه سوى حرف؟

وكل ألغاز الحريري في مقاماته جاءت على هذه الصورة.

وكذا ألغاز الزمخشري، ومنها[٣٠]:

١ـ أخبرني عن فاعل جُمع على «فُعَلَه»، وعن «فعيل» جُمع على «فَعَلة».

٢ـ أخبرني عن تنوين يجامع لام التعريف، وليس إدخاله على الفعل من التعريف.

وألغاز السيوطي، ومما قال[٣١]:

١ـ ما كلمة إذا كثُر عرضُها قلَّ معناها، وإذا ذهب بعضها جَلَّ مغزاها؟

٢ـ أيُّ عامل يعمل فيه معموله، ولا يُقطع مأمولُه؟

ومن الألغاز المباشرة شعراً:

قال الشيخ علم الدين السخاوي[٣٢]:

وما اسمٌ جمعُهُ كالفعل منه ... وما اسمٌ فاعلٌ فيه كفعل؟

وأما الألغاز غير المباشرة فكثيرة، ومن هذا الباب كل ما جمعه الفارقي، وبدأ ببيتين لعبيدالله بن قيس الرقيات:

٢٩ـ المصدر السابق ٢/ ٦٦٣.

٣٠ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٥٨٨، وانظر المقامات ١٧١.

٣١ـ الأحاجي النحوية/ ١٩، وما بعدها.

٣٢ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٦٦٦.

كـيف نومي على الفـراش ولما تشـمل الشـام غـارة شـعـواء
تذهل الشـيخ عن بنيـه وتبـدي عن خـدام العـقـيلة العـذراء

ثم يتبع هذه الأبيات بشرح يبدي وجه الصواب فيها، وقدّم لذلك بمقدمة كان مما جاء فيها[٣٣]: «فاعتمدت في ذلك على جمع أبيات ألغز قائلها إعرابها، ودفن في غامض الصنعة صوابها، وكانت ظواهرها فاسدة قبيحة وبواطنها جيدة صحيحة».

٣ـ ألغاز مصنوعة وأخرى مروية:

ومعظم هذه الألغاز جاءت مصنوعة، نظمها أصحابها قصد الإلغاز، وقليل منها جاء مروياً عن شعراء معروفين، وإطلاق الإلغاز على هذا الصنف هو مجاز بحسب المآل، وإنما ألجأهم النظم إلى التقديم والتأخير والحذف والزيادة، فنشأ عن تركيبة البيت ما يوحي غير ما أراده. وما يدخله في هذا الباب من أبواب اللغة.

ومن ذلك قول ذي الرمة:

فطاعنت عنا القـوم حـتى تبـددوا وحـتى عـلاني حـالك اللون أسـود

ومن ذلك في الإفصاح قول عمر بن أبي ربيعة[٣٤]:

أمسى بأسماء هذا القلب مجهوداً مـتى أقـول صـحـا يعـتـاده عـيـدا

وقول جرير[٣٥]:

فـما كـعب بن مـامـة وابن سعـدى بأجـود منك يا عـمـرُ الجـوادا

٣٣ـ الأشباه والنظار ٢/ ٦١٨.

٣٤ـ البيت فيه تقدير حذف مضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً، والتقدير: حالكٌ لونهُ لونُ أسود»، ثم حذف المضاف وبقي المضاف إليه مجروراً على جهة الإلغاز، وفيه ضعف؛ لأنه لا يجوز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً إلا في حالتين وهما: أ ـ إذا كان مماثلاً لما عطف عليه كقول الشاعر:

أكل امرىء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل ناراً

أي: وكل نار.

ب ـ إذا كان مقابلاً لما عطف عليه كقراءة ابن جَمّاز (تريد عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بكسر الآخر على تقدير: بقاء الآخرة أو ثواب الآخرة. ثم حذف المضاف، وبقي المضاف إليه مجروراً. والحالة التي أوردها ابن قيس الرقيات ليست منها.

ولقد ورد أكثر هذه الألغاز في مصنفات النحو في صورة شواهد كانت موضوعاً للجدل النحوي من تخريج أو ترجيح، أو حكم بالندرة أو الشذوذ.

٤ـ ألغاز بسيطة، وألغاز مركبة:

في النوع البسيط من الألغاز يكون مدار الإلغاز على مسألة واحدة أو حرف واحد، ويغلب أن يكون ذلك في الألغاز النثرية المباشرة، وذلك كما جاء في أحاجي الزمخشري: «أخبرني عن مكبّر ومصغّر، هما في اللفظ مؤتلفان ولكنهما في النية والتقدير مختلفان.

مُبيطر ومسيطر إن صغرتهما قلت: مبيطر ومسيطر بلفظ التكبير سواء»[٣٦].

أما النوع المركب فيجتمع فيه ألوان شتى من الألغاز ترجع إلى استخدام وسائل متعددة للتعمية في اللغز الواحد، ومثال ذلك قول الشاعر:

أقــول لخــالداً يا عــمــرو لما علتنا بالسـيــوفُ المرهفــاتُ[٣٧]

ومما يجدر ذكره هنا أن الجهة ـ في الأعم الغالب ـ متنقلة بين هذه التقسيمات، فمن المباشر ما هو شعري، وما هو نثري، ومنها ما هو بسيط وما هو مركب، ومن الشعري ما هو مباشر وما هو غير مباشر، ومنها ما هو مروي وما هو مصنوع، وما هو بسيط وما هو مركب، ومن ثم تتداخل هذه التقسيمات، وتتقاطع على ضروب شتى، وإن كانت تحكم العلاقات بينها اتجاهات غالبة على نحو ما أسلفنا بيانه.

٣٥ـ الإفصاح/ ١٧٣.

٣٦ـ المرجع السابق/ ١٧٣، وظاهر البيت أن فيه لغزاً وهو مجيء نعت المرفوع «عمرُ» منصوباً وهو «الجوادا». وهذا ليس من باب الإلغاز، لأن نصب النعت «جوادا» على محل المنعوت وهو «عمر» لأنه مبني على الضم في محل نصب فهو تابع لمحله، ويجوز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى وفي البيت رواية أخرى وهي «وابن آوى». انظر القطر/ ٢١٠.

٣٧ـ الأحاجي النحوية/ ٩٠. لذلك فإنه يشترط في الاسم المراد تصغيره أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها، فلا يصغر نحو كميت وشعيب؛ لأنهما على صيغته ولا نحو مهيمن ومسيطر؛ لأنهما على صيغة تشبهه. شذا العرف/ ١١٢.

رابعاً: موضوعات الإلغاز

الأصل في هذه الألغاز أنها تعالج مسائل لغوية ونحوية وصرفية في مجملها، غير أن بعضها لم يتعرض لشيء من هذا، بل تناول أموراً خارجة عن هذه المادة اللغوية ومن ذلك الإلغاز في مسائل تبدو ذات صلة بالفقه من حيث إن ظاهرها يمين، وذلك كقوله «أخبرني عن حَلْف ليس بحلف»[٣٨].

وهو يعني بالجزء الأول قولك: «بالله إلا زرتني، وبالله لما لقيتني، وبحق ما بيني وبينك لَتَفْعَلَنَّ». فإن الصورة صورة الحلف، وليست به، لأن المراد الطلب والسؤال. ويقع هذا اللغز وأمثاله في الحد المشترك بين الفقه والنحو، غير أن بعض هذه الألغاز مُنبت الصلة بالنحو.

ومن ذلك ما جاء في ألغاز ابن هشام[٣٩] من قوله:

وذي شجون راكع ساجد ... أخي نحول دمعه جاري

ملازم الخمس لأوقاتها ... معتكفٌ لخدمة الباري

قوله: الخمس: ليس المراد به الصلوات الخمس كما يوحي قوله «راكع ساجد» وإنما هي الأصابع الخمس، و«الباري» ليس المراد به الله سبحانه وتعالى وإنما هو باري الأقلام.

وواضح أن اللغز في «القلم»، ومن ثَمَّ يمكن القول بأن مصنفات الألغاز والأحاجي النحوية قد شابها ما يمكن أن يسمى اضطراباً في التصنيف؛ إذ تضمنت ما عُدّ في الألغاز النحوية وليس منها[٤٠]، وخرج منها ما كان يجب أن يكون منها[٤١]. وسنُخْلص هذا البحث لما هو نحوي وصرفي ولغوي محض.

٣٨ـ الإلغاز في قوله (لخالداً) و(علتنا بالسيوفُ) وحقها الجر بحرفي الجر اللام والباء. ولكن تخريج إعرابهما هو أن «اللام» فعل أمر من ولي يلي ل فكان حقها الفصل لكنه وصل للإلغاز.

وقوله (علتنا بالسيوفُ) يريد (علَت) و(الناب) الجمل المسن الكبير وقد أضافه إلى نفسه، وانحذفت الياء لالتقاء الساكنين، و(السيوف) رفعٌ بـ(علت) والمرهفات صفة لها والتقدير (علت نابي السيوفُ المرهفات) أي: علت جملي السيوف. الإفصاح/ ١١٧ـ١١٨. فهو لغز مركب.

٣٩ـ الأشباه والنظائر ٢/ ٦١١.

٤٠ـ ص/ ٥٩.

٤١ـ ومن أمثلة ما ضمنها وهي ليست منها قول جرير بن عطية الخطفي يرثي عمر بن عبدالعزيز:

خامساً: مجالات التعمية، ووسائل الإلغاز

نأخذ الآن في بيان المجالات التي وجد فيها الملغزون متسعاً لتحقيق التعمية، والوسائل التي اعتمدوها في صياغة ألغازهم، ويمكن القول على جهة الإيجاز إن مجالات التعمية قد تحددت بما يتجه نظم العربية من مفارقات في مستوياتها المختلفة وأهمها:

١ـ مفارقات النظام الكتابي.

٢ـ مفارقات المكتوب للمنطوق.

٣ـ تداخل مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وكل أولئك يقود إلى مستويات من التعدد والاحتمال في المعنى ينشأ عنها مستويات من الإلغاز، تختلف بساطة وتعقيداً تبعاً لدرجات التداخل، وتعالُق المستويات، وفيما يأتي إجماله.

أ ـ الظواهر الكتابية:

يعتمد الإلغاز في هذا الباب استخدام الفصل والوصل بين الكم الخطي المتصل على نحو يخلق من سلسلة الحروف المتتابعة احتمالات مختلفة لتشكيل تنوعات من الكلمات، ويتحقق الإلغاز بإبراز احتمالات لتقسيم هذا الكم المتصل يظهر فيها

= حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاضطلعت به
وقمتَ فيه بدين الله يا عمرا

وفي رواية أخرى:

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فقيل إن في قوله «يا عمرا» إلغازاً حيث نصب وكان حقه الضم. والمسألة ليس فيها إلغاز فإنه على إرادة الندبة أي (يا عمراه) وقد حذفت هاء السكت ووقف على ألف الندبة، فهو مندوب متوجع عليه واستشهد به النحاة على هذه المسألة. انظر الإفصاح/ ١٩٣، والقطر/ ٢٢٢.

اللحن والفساد؛ وذلك بوصل ما حقه الفصل، أو فصل ما حقه الوصل، على حين يخفي وراءها تقسيمات أخرى يستقيم بها الكلام، ويبرأ من مشائن الغلط. ومن ذلك هذه المسائل[٤٢]:

ويح من لام عـاشـقـاً في هواه إن لوم المُحبّ كـالإغـراءُ

فإن «الإغراء» خبر «إنّ»، ومع ذلك دخل عليه حرف الجر، وكان يفترض أن يكون مجروراً، والذي يوقع في هذا اللبس أن الكاف في موضع النصب للمفعول به «للمُحبِّ» اسم الفاعل، فكأنه قال: إن لوم الذي أحبك الإغراءُ فلما فُصل المفعول بهَ، عن عامله، وهو اسم الفاعل، اتصل بما بعده؛ وأوقع في هذا اللبس.

ومن ذلك قول آخر[٤٣]:

قـال الوشـاة أبى وصـالَكَ مَنْ به كنت الضنينَ وشـفَّك البُـرَحـاء

فهو يريد «وشَفَّ كالبرحاء» ففصل حرف الجر عن مجروره، ووصله بشف، وهذا هو موضع النكتة، ولو جاءت الكاف موصولة بمجرورها لما كان هذا الالتباس.

ومن ذلك قول أحدهم[٤٤]:

قـالَ زيد سـمـعتُ صـاحب بكرٍ قـائلٌ قـد وقـعتُ في اللأواءُ

وفي هذا البيت إلغازات في مواضع وما يتعلق بما نحن فيه، هو قوله «صاحب بكر»، فإن التقدير في الأصل «صاحِ» وهو منادى مُرَخَّم، والباء باء الجر، وهي في التقدير متصلة ببكر فكأنه يريد أن يَقول: يا صاحِ! ببكر اللأواءُ، ورفع «اللأواء» على الابتداء، فهذا الفصل بين حرف الجر ومجرورهَ هو الذي جعل البيت مُعَمّى.

ومن ذلك قوله[٤٥]:

سلمـانَ ابنُ أخـينا ليت مـقـولَه وناقل القول بالأحجار محثوث

٤٢ـ ومثال ما كان يجب ضمه لمسائل الإلغاز ولم يضم قولهم في حذف حرف العطف ومعطوفه «راكب الناقة طليحان».

٤٣ـ الإفصاح/ ٧١.

٤٤ـ الإفصاح/ ٧٠.

٤٥ـ المصدر السابق/ ٧١ـ٧٢.

فقوله (سلمانَ) يبدو أول النظر بأنه كان ينبغي رفعه على الابتداء أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، لكن إذا أنعمنا النظر وجدنا أن الوصل هو العلة في الإلغاز؛ فقد أراد (سَلْ) أمر له بالسؤال، (مان) كذب من (المين)، و(ابنُ أخينا) رفع بفعله وهو (مان)، أي: سل: أكذب ابن أخينا؟

فوصل ما يجب فصله هو الذي أوقع في هذا الإلباس.

وقال آخر[٤٦]:

أنشدوني لجعفر لا يزيدا ... أي شعر يطول منه القصيدا

فإن لفظ «القصيدا» في ظاهره فاعل لـ«يطول»، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، وقد جاء هنا منصوباً، والحق أنه لفظان وُصلا معاً يريد: «القَ صيدا»، القَ: من لقي يلقى، فهو أمر، وصيدا: جمع «أصيد» وهم الكرام.

وأنت ترى أن الوصل عمى البيت، وألغز فيه.

وقال آخر[٤٧]:

يابن زيد قد خان كُلِّ صديق ... عنده من حمامه أفراحاً

كل صديق: كُلْ: فعل أمر من الأكَل

صديق: يريد لصديق. فقد أدغمت لام «كل» لسكونها بلام الجر، فأنت تسمع «كلِّ» مدغَماً، ولكن الأمر على غير ما رأيت وكتابة البيت على ما أثبته المحقق لا تصح؛ لأنه أثبت لاماً واحدة والنطق باثنتين، وكان الصواب إثباته على هذه الصورة «كُلِّ صديق» فتكون التعمية بالإدغام والفصل.

ومن ذلك الإلغاز في الألف اللينة:

قال أحدهم[٤٨]:

أنت أعلى الورى وأشرف قدراً ... إنما الملك فوق رأسك تاجا

٤٦ـ نفسه/ ١٢٥.

٤٧ـ الإفصاح/ ١٧٧.

٤٨ـ نفسه/ ١٥١.

إنما: الوصل، وتغيير صورة الألف أوقع الإيهام، والأصل فيه:

«إنْ» للشرط، نَمَى: فعل من نمى ينمي.

ومثله قول آخر[٤٩]:

إنما زيداً إلينا سائراً ... من مكان ضَلَّ فيه السائر

فهو يأتينا عشاً في سحر ... ما له في يده، أو عامر

وإنما: التقدير فيه: «إن» للشرط، و«نما» فعل ماضٍ، والتقت النونان فوقع الإدغام، وتغيير صورة الألف أوقع في اللبس.

ومثله قول ثالث[٥٠]:

لقد طافَ عبدالله بالبيت سبعةً ... فسل عن عبيدُ الله ثم أبا بكرُ

فقد رفع «بكر» مع أنه في الظاهر اسم مركب مع «أبا» قبله، وحقه الجر «أبا بكر»، ولكن الإلغاز وقع من تغيير صورة الألف في «أبا» فهو فعل بمعنى رفض، وحقه أن يكتب «أبى»؛ لأن أصله الياء وهو ثلاثي قال ابن هشام: «وقد كتب هكذا بدلاً من كتابته بالمقصورة «أبى» للإلغاز.

١ـ الجمع والتفريق:

وهي وسيلة قد تلتبس بالسابقة، إلا أن بينهما فرقاً لطيفاً؛ فالحد الفاصل بين الكلمة والكلمة نطقاً لا وجود له، إلا ما يُوجبُه، أو يجوّزُه، أو يُحَسِّنُه العبارة عما في ذات النفس، أما حدها في الكتابة فهو يلزم بعُرف قواعد الكتابة، ويظهر في صُوَر البياض الفاصل، ومدار هذه الوسيلة على زحزحة الفواصل لتفريق ما ظاهره الكلمة إلى كلمتين، والجمع بين ما ظاهره كلمتان في كلمة واحدة.

٤٩ـ الإفصاح/ ١٣٠ ـ ١٣١، قال الفارقي ويقال: «نما ينمو» في معنى «نمى ينمي» والأول أفصح وأعلى.

٥٠ـ الإفصاح/ ١٩٥.

ومثال ذلك قوله[٥١]:

فرعَونُ مالي وهامان الأُلى زعموا أني بَخلْتُ بما يعطيه قارونا

فلفظ «فرعون» مكون من كلمتين مع أن ظاهره اسم لفرعون المعروف فهو يريد:

فرْ: فعل أمر من «وفرت».

و«عون» إما أن يُراد به معونة ماله، وإما أن يكون أراد به اسم امرأة أي: أعط معونة مالي عطاءً وافراً، أو أعط فلانة مالي موفوراً.

وأما قوله «هامان». فهو أيضاً في ظاهره كلمة واحدة، ويشعرك بذلك هذه المقابلة بين فرعون وهامان، والملازمة بينهما مع أن المراد:

و«ها» دعاء من «وَهَى الشيء يهي» إذا ضعف.

و«مان» جمع «مانة البطن» وهي أسفل السرة، كأنه قال: ضعف مانُ الذين زعموا أني بخلت.

و«قارونا» مفعول به ثانٍ ليعطيه، والأول الهاء، والفاعل مضمر يريد «يعطيه الله قارون».

ومن ذلك قول الآخر[٥٢]:

جاءك سلمان أبو هاشماً وقد غدا سَيِّدَها الحارث

فقوله «جاءك» فعل ماض، والكاف للتشبيه، وهي متصلة في التقدير بـ«سلمان» جارة له، إلا أنه لا ينصرف.

«أبوها» رفع بالفعل «جاء»، والتقدير: جاء أبوها كسلمان، أي: مثل سلمان.

وشمَنْ: أمر من شام البرق يشيمه إذا أبصره ونظر إليه، والنون نون التوكيد الخفيفةَ، وقد وقف عليها فأبدل منها ألفاً،

٥١ـ ألغاز ابن هشام/ ٤٢ـ٤٣.

٥٢ـ الإفصاح/ ٣٦٢ـ٣٦٣.

ومن ذلك قوله[٥٣]:

قد أقسمتْ حلفةً أن ليس تهجرني ... يوماً وأيمانها أيمانَ كذَّابُ

فقوله: «وأيمانها أيمانَ كذَّابُ»، أراد «أيْ» التي تستعمل لحكاية ما في الحال، و«مانَ» فعل من «المَيْن» وهو الكذب.

وقال آخر[٥٤]:

ليس يبقى عليك لو كنت تدري ... غير فعل الجميل والحسنات

فاتق الله واصطبر كيف ما ما ... ل عليك الآباءُ والأمَّهات

فقد فصل «ما» من «كيف»، مع أنه أراد الجزاء، والجزاء بها ضعيف، وحكاه بعض المتقدمين بل هو منقول عن الكوفيين.

و«الأم» يعني بها أم الكتاب، وهي سورة الحمد، و«هات» اسم للأمر في معنى «أعط»، وقد استعملها في موضع «اتل»، و«قُل». والأم: نصب بـ«هات» وكأنه قال: وهات الأمَّ. وذهب بعضهم إلى أن التقدير «الأم» أي أمَّه.

هات: من «آتى يؤاتي»، فأبدل الهمزة هاءً فقال: هاتى يهاتي.

والمعنى: الأمَّ أعطِ مالك، فنصب الأم بالفعل الذي هو «آتِ» وحذف المفعول الثاني للعلم به.

وأنت ترى أنه فرّق أولاً بين «كيف» و«ما»، وجمع ثانياً بين «أمّ» و«هات» فأوهم أنه جمع «أمّ».

٢ـ الإلغاز بالحذف والزيادة في الصورة الكتابية للكلمة:

فمن الإلغاز بالحذف في صوره المكتوبة قوله[٥٥]:

٥٣ـ الإفصاح/ ١٢٤، وانظر ألغاز ابن هشام/ رقم ٤٤.

٥٤ـ الإفصاح/ ١١٢.

٥٥ـ نفسه/ ١٢٠.

إنا إذا مـــا أتيناهم بقـــارعـــة قـــالوا لقـــارئنا خَلّ الأســـاطيـــرُ

فـالأسـاطيـر: لفظان همـا: «الأسى» وهو الحـزن، و«طيـروا» أمـر من طار. والأصل: خَلِّ الأسا، طيروا، أي ابعدوا وانفروا عن هذا القول.

فقد أسقط من الفعل واو الجماعة ليوهم أن «الأسا» و«طيروا» كلمة واحدة، ولو أثبت واو الجماعة لظهر حَل هذا اللغز.

ومنه أيضاً قول القائل[٥٦]:

قـالَ زيد سـمـعتُ صـاحب بكرٍ قـــائلٌ قـــد وقـــعتُ في اللاواءُ

أي: سمعت قالَ زيد، فقالَ هنا اسم وليس فعلاً. وفيه زيادة في الصورة الكتابية تتمثل في زيادة الياء في «في» فهو فعل أمر من «وفى يفي»، والأصل أنه يكتب «ف» مجردة من الياء، ولكن زيدت الياء للتعمية.

ومنه أيضاً قول القائل[٥٧]:

مـا أكلنا شـيـئـاً من الخـبـز إلا أنه كـــان ذا خـــمـــيـــرٍ فطيـــرُ

في البيت حذف واو الجماعة من «فطيرُ» والأصل «فطيروا» قصداً للإلغاز بهذا الحذف.

٣ـ الإيهام بالأصالة أو الزيادة:

ينشأ عن زحزحة الفواصل في المكتوب نوع من الإلغاز يقوم على الإيهام بأصالة ما هو زائد، أي بزيادة ما هو أصل. ومن ذلك قول تميم بن رافع المخزومي مخاطباً عبدالله رفيقه[٥٨] في السفر:

أقـــول لعـــبـــدالله لما ســـقـــاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشما

٥٦ـ نفسه/ ٢٠٥.
٥٧ـ ألغاز ابن هشام/ ١٦.
٥٨ـ الإفصاح/ ١٩٧.

فإن كلمة «هاشما» ليست اسماً لهاشم شقيق عبد شمس ولدي عبد مناف كما يبدو من ظاهر البيت، وإنما هي مؤلفة من فعلين:

١ـ «وها» بمعنى «نَفد» منه الماء، وزاد في الإلغاز كتابته بالألف الطويلة المناسبة للتركيب، والأَصل أن تكتب «وهى»؛ لأن الأصل ياء، فمضارعه «يهي».

٢ـ شما: أصله «شمَنْ» فعل أمر اتصل بنون التوكيد الخفيفة، وقلبت النون ألفاً فصار «شما»، ومَعناه: انظر البرق، وتوسم المطر.

ومعنى البيت: يقول الشاعر لصاحبه عندما حَلاّ وادي عبد شمس وقد نَفد الماء منهما، ولم يبق في السقاء شيء: شمِ البرق، أي انظره، وتوسَّم مواقع المطر.

ومن هذا البيت ترى أنه أوهم من جهات:

الأول: إيهام غير الأصالة في الواو، إذ ظاهرها أنها حرف عطف.

الثاني: إيهام أن «وها» أصل في الاسم مع أنه فعل مُنْفَكٌّ عنه.

الثالث: إيهام أن «شما» من تتمة الاسم، وليس كذلك، بل هو فعل.

٤ـ تجزئة الواحد:

تعتمد في هذه الوسيلة الملغزة ما نسميه تجزئة الواحد، وذلك بتجزئة الكلمة الواحدة في الكتابة المتصلة إلى ما ظاهره كلمتان، ومن ذلك قوله[٥٩]:

كُلُّ باباً إذا وصلت إليه هانئاً لا تكن عجولاً حريصاً

فقد نصب «باباً» مع أن حقه الجر في الظاهر، لأنه جاء بعد «كل».

والجواب عن هذا أن الأصل «كُلْ لُباباً»، ثم أدغمت اللام من لباب في لام «كُل» الذي هو فعل أمر، فصار «كُل» و«لباباً» بحسب الأصل مفعولاً به لفعل الأمر «كُلْ».

٥٩ـ ألغاز ابن هشام/ ٥٨.

فأنت ترى أن فصل اللام من «لباباً» أوقع في الإلغاز، وأوهم أن «كُلّ» مضعّف اللام، وقد جاء ما بعده منصوباً على غير ما جرت العادة بعد «كُلّ».

ومن ذلك قوله[٦٠]:

لقد طاف عبدالله بالبيت سبعة فسل عن عبيدُ الله ثم أبا بكرُ

فقد رفع «عبيد الله» مع أنه في الظاهر قبله حرف جر «عن» وقد وقع هذا الإلغاز لتجزئة الواحد؛ إذ ليس المراد فعل الأمر «سل»، ثم حرف الجر عن، وإنما المراد «سَلْعَن عبيدُ الله».

ومعنى «سَلْعَنْ» مشى مشياً خاصاً، قال ابن هشام «وقد جُزِّئت الكلمة للإلغاز».

ب ـ الظواهر الصوتية:

النظام الكتابي في العربية ليس بدعاً في النظم التي نعرفها لسائر اللغات، فالنظام الكتابي يتسم في أي لغة بالمحافظة، ومقاومة التغير، على حين تتشعب طرائق النطق وتختلف باختلاف البيئات والجماعات في المكان والزمان، ومن هنا فإن مخالفة المنطوق للمكتوب سنة ثابتة في حق العربية ثباتها في حق غيرها من اللغات. ذلك أن أصول الكتابة لا تخضع لاعتبارات النطق وحدها، بل تحكمها عوامل أخرى مثل الجذر والاشتقاق، والتقاليد التاريخية الكتابية، وقد وجد الملغزون في هذه الخاصية مجالاً رحباً بالاعتماد على تلك المفارقة في وضع الألغاز.

ويضاف إلى ما سبق أن الظواهر الصوتية الفاعلة في الفهم والإفهام كالوقف والتنغيم وقواعد الإنشاد، وغير ذلك من الظواهر الموقعية الأخرى والتقاء الساكنين والمد والقصر، وكل أولئك أمور تمثل مجالاً أثيراً للملغزين، وتتيح لهم إمكانات يستعرضون بها براعتهم في إحكام ما يضعون من الألغاز، وإغماض ما يعرضونه من مسائل في المنثور والمنظوم، وفي الأمثلة الآتية بيان وإيضاح.

٦٠ـ ألغاز ابن هشام/ ٣٣.

١ـ الإلغاز بالتقاء الساكنين:

قال أحدهم[٦١]:

«لقد طاف عبدَالله بالبيت سبعة فسل عن عبيدُ الله ثم أبا بكرُ»

فقد ذكر «عبدَ الله» بالنصب، وظاهره الرفع على أنه فاعل، ولكنه جاء بالنصب على أنه في الحقيقة «عبدالله» بالتثنية ثم أسقط ألف التثنية لالتقاء الساكنين وألقى الفتحة قصداً للإلغاز.

ومن ذلك قول آخر[٦٢]:

بالغرامُ الذي يذيب بلاها ربَّها ذا دعاءَ صبٍ كئيبا

فقد قال: بالغرامُ، وظاهر اللفظ أن هنا حرف جر، وما بعده مجرور، ولكنه جاء مرفوعاً، وهو في الحقيقة «بي الغرامُ»، فقد سقطت في اللفظ ياء النفس لالتقاء الساكنين «الياء وال التعريف»، فأوهم النطق غير المراد، ووقع الإلغاز، واتصلت الباء بأول اللفظ الثاني وفي البيت وجوه أخرى للإلغاز لا تقع تحت هذا الباب.

وللعرب مثل هذا في قولهم: «التقت حلقتا البطان»، فقد راعوا في هذا المثل مَدّ الألف من «حلقتا» لتجاوزه ضرورة التقاء الساكنين؛ ولأن المد منوط به المعنى المراد، على حين أن إبقاء النطق على الأصل وهو حذف الألف لفظاً وبقاؤها خطاً هو مناط الإلغاز في البيت[٦٣].

٦١ـ المرجع السابق/ ٤٢ـ٤٣.

٦٢ـ الإفصاح/ ٨٨.

٦٣ـ وهذا من مواضع حذف الفاعل نطقاً لا كتابة وذلك إذا كان الفعل مسنداً لواو الجماعة نحو «الزيدون أتقنوا العمل» أو ألف الاثنين نحو «الزيدان أتقنا العمل» أو لياء المخاطبة نحو «اضربي المقصر يا هند» انظر هامش القطر/ ٢٥٥ـ ط١٣.

أجاز مجمع اللغة العربية في مصر بناءً على هذا للمذيعين، وقرّاء نشرات الأخبار مد النطق بألف التثنية وواو جمع المذكر السالم في مثل: رجلا الأمن، ومسلمو الصين، تمييزاً للمفرد من المثنى والجمع؛ إذ يلتبسان نطقاً، ويمتازان خطاً.

٢ـ الإلغاز بإشباع ما لا يُشبع:

من ذلك قوله[٦٤]:

حـــدثوني أنّ زيد باكـــيـــاً قـــائلٌ في حُبَّ هند يُســـعَف

فإن قوله: «في حُبٍّ هند» يقتضي جَرَّ ما بعد «في»، فلمَ جاء منصوباً؟ والجواب عن هذا أن «ف» فعل أمر من «وفي يفي»، فبقي على حرَف هو عين الكلمة، وهذا شأن اللفيف المَفروق في صورة الأمر، ويكون ما بعده منصوباً على المفعولية، لكن من أجل الإلغاز أثبت الياء، فصار في ظاهره حرف جر، وهو مع ذلك غير جارّ لما بعده، ويجوز أن يكون ذلك من باب البناء على حذف الحركة وليس على حذف الحرف كما جرى في المضارع في قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي. . . البيت

٣ـ الإلغاز بإهدار الوقف:

ومثال ذلك قول الملغز:[٦٥]:

لا يكون العـــيـــرُ مـــهـــراً لا يكـونُ المهـــرُ مـــهـــرُ

حيث ينبغي الوقف على «لا يكون» في أول الشطر الثاني توكيداً لما جاء في صدر البيت، ولكن الوصل يوهم أن لفظ «المهر» هو اسم «لا يكون»، مع أن السياق يقتضي الاستئناف بعد الوقف على «لا يكون»، ولذا لابد من الفصل بين لفظ الفعل، ولفظ «المهر» وقوله: «المهر مهر» مبتدأ وخبر[٦٦] على حد قوله:

«وشعري شعري».

قال ابن هشام: «رُفعت على أنها خبر «المهر»، و«لا يكون» الثانية تأكيد للأولى،

٦٤ـ ألغاز ابن هشام/ ٣٤.

٦٥ـ ألغاز ابن هشام/ ١٧.

٦٦ـ ويشبه هذا قول أبي النجم العجلي: أنا أبو النجم وشعري شعري

وقول الشاعر «المهر مهر» كلام جديد. . . »[٦٧].

ومن ذلك أيضاً قول الفرزدق[٦٨]:

هيهات قد سفهت أميةُ رأيها واستجهلتْ سفهاؤها حلماؤها

حرب تَردّدُ بينها بتشاجر قد كفَّرت آباؤها أبناؤها

إذ يفترض بقارىء هذين البيتين أن يقف عند «استجهلت» و«كفّرت» ثم يستأنف فيقول: «سفهاؤها حلماؤها»، وفي البيت الثاني «آباؤها أبناؤها»، ولكن الوصل أوهم أن «سفهاؤها وآباؤها» فاعل للفعلين «استجهلت، كَفَّرت».

ومن أمثلة الوقف[٦٩]:

صلْ حبالي قد سئمتُ الجفاء يا قتولي واحفظ عليّ الإخاءُ

فإنه في ظاهره يقتضي أن يكون «احفظ» فعل أمر، و«الإخاء» مفعول به، أي «واحفظ عليّ الإخاءَ»، فيما لو وصل القارىء، ولكن الناظم أراد الوقف على «احفظ»، ثم يستأنف «عليّ الإخاءُ» وهما مبتدأ وخبر.

قال الفارقي: «كما تقول في الكلام» اصبر، عليّ إكرامُك، واحفظ، عليّ حفظك».

ومن هذا الباب قوله[٧٠]:

ألا طرقتنا من سعادَ الطوارق فأرَّقْن منا مستهامٌ وعاشق

فقد رفع «مستهام، وعاشق» وحقهما النصب ظاهراً على أنهما مفعول به للفعل «أرَّقْن»، والصواب أنه ينبغي الوقف عند «أرَّقْن»، ثم يستأنف فيقول «منا عاشق ومستهام» مبتدأ وخبر.

٦٧ـ وهذه المسألة أخطأ بها الكسائي في حضرة الرشيد، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض من شدة فرحه بخطأ الكسائي، فقال يحيى بن خالد البرمكي «والله لخطأ الكسائي مع أدبه خير من صوابك. . .».

٦٨ـ ألغاز ابن هشام/ ١٩، وانظر الإفصاح/ ٧٦.

٦٩ـ الإفصاح/ ٧٤، وألغاز ابن هشام/ ١٨.

٧٠ـ ألغاز ابن هشام/ ٤٨.

٤ـ الإلغاز بالإدغام :

ويتحقق بتدوين النص على وفاق الصورة الملفوظة، والإدغام واقع في المستويين النطقي والتدويني على سواء.

وقد سبق معنا البيت في أول هذا البحث في الفصل والوصل:

كلُّ باباً إذا وصلت إليه هائناً لا تكن عجولاً حريصاً

فاقتضى أن يقع ما بعد «كل» مجروراً، ولكن اللفظ على غير ذلك فقد أدغم اللام من فعل الأمر «كُلْ» مع اللام من «لباباً» فوقع الإلغاز.

وما يأتي في ذلك[٧١]:

إنما زيداً إلينا سائراً من مكان ضَلّ فيه السائرُ

فهو يأتينا عشاً في سحر ما له في يده أو عامرُ

فالأصل فيه: إنْ نمى، «إن» الشرطية، وبعدها فعل ماض فالتقت نونان، فأدغم الأول في الثاني لسكون الأول، فبدا في ظاهره وكأنه «إنما» كافة ومكفوفة، مع أنه فعل «نمى» وما بعده مفعول به. والتقدير: إن نمى الرجل السائر زيداً سائراً إلينا من مكان ضل.

ومن ذلك قول القائل[٧٢]:

وإنا رُعاتٌ للضيوف أكارماً سَمَتْ فرآها الأبعدون على قرب

فالأصل فيه: «إنْ نارُ»، «إن» شرطية، و«نارُ» اسم مرفوع على أنه فاعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير: «إن سمت نارُ سمت» ثم أدغم «إن» في نون «نار» للإلغاز، و«عات» اسم فاعل من «عتا يعتو» والأصل «عاتي» ثم سقطت الياء للتخلص من التقاء الساكنين على المعروف في الاسم المنقوص النكرة.

٧١ـ الإفصاح/ ١٩٥.

٧٢ـ نفسه/ ١٠٥ـ١٠٦.

جـ ـ الظواهر الصرفية والإلغاز:

للعربية في مستواها الصرفي خصائص مائزة تعرض لصيغها من إبدال وإعلال، وتعدُّد في الوظائف الصرفية للحرف الواحد، ومن اتحاد في صورة اللفظ، وتمايز في الوظيفة، ونورد هنا من أمثلة ذلك:

١ـ أيلولة أكثر صور الفعل المثال في صيغة الأمر إلى أن يبنى على حرفين بحذف فائه.

٢ـ أيلولة الفعل الأجوف في صيغة الأمر إلى أن يبنى على حرفين بحذف عينه.

٣ـ أيلولة اللفيف المفروق في صيغة الأمر إلى أن يبنى على حرف واحد بحذف فائه ولامه.

٤ـ أيلولة المعتل الآخر في بعض صور إعرابه إلى حذف لامه.

٥ـ اتحاد صورة اسم الفاعل، واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي الأجوف.

٦ـ اتحاد صورة اللفظ، واختلاف الوظيفة في بعض أنواع الكلم في مثل: «على» حرف جر، و«علا» فعلاً، و«أبى» فعلاً و«أبا» اسماً من الأسماء الستة في حالة النصب.

وينشأ عن وقوع الظواهر السابق ذكرها تداخل بين أقسام الكلم، يتبعه بالضرورة تداخل في عمل العوامل، ويشكِّل ذلك مجالاً طيباً لممارسة الإلغاز بمختلف ضروبه، وفيما يلي بيان وإيضاح بالأمثلة:

١ـ الإلغاز بالمعتل من الأفعال:

قال[٧٣]:

تفـرّق قـومي راحلين لصـارخٍ ... أهاب بهم غـادي المطيِّ ورايِحِ

فقد وقع الإلغاز في لفظ «ورايح» وهو يريد «ورايَ» أي خلفي، وقد كسر ياء المتكلم فصار: وراي.

٧٣ـ الإفصاح/ ١٤٤.

وأما «ح» وهو المتبقي من هذا اللفظ فهو أمر من «وحى يحي» أي: عجل يعجل، ومنه: «الوحى الوحى»، أي «العجلَ العجلَ».

ومعنى البيت: باكر المطيّ خلفي عجل.

فأنت ترى أن فعل الأمر من اللفيف المفروق بقي على واحد وهو عين الكلمة، وزاد المسألة إلغازاً وصلها بـ«وراي»، ثم المقابلة مع «غادي المطي».

ومن ذلك قول أحدهم[٧٤]:

يا صاحب ملَكَ الفؤادَ عشيةً ... زار الحبيبُ بها خليلٌ ناءِ

لما بدا لي أدر: بدرَ دُجُنة ... أم وجه من أهواه طرفي راءِ

فإن قوله «يا صاحب» يريد منه «يا صاحِ» ترخيم «صاحبي» وهو من الشواذ؛ لأنه لا يُرَخَّمُ المضاف، ولا ما جرى مجراه على أصله معرباً في باب النداء، وإنما يُرَخَّمُ ما لحقه البناء والتغيير فيه من المعارف.

وأما «بنْ» فهو أمر من «بان يبين». والتقدير في البيت:

يا صاحِ بنْ، مَلَكَ خليلٌ ناء الفؤادَ عشيةَ زار الحبيبُ بها.

فالإلغاز على ما ترى جاء من الفعل الأجوف «بنْ» وزاد المسألة غموضاً ما يجري فيه من حذف عينه في صورة الأمر، ثم وصله بالمنادى «صاحِ» فصارت صورته «يا صاحب».

ونلحظ هنا أن الإلغاز بأيلولة الفعل الأجوف إلى حرفين إنما قام على الصورة المنطوقة، واعتضد بتدوين اللغز على وفاقها، والإلغاز قائم على المستويين المنطوق والمكتوب على سواء.

ومن ذلك قولهم[٧٥]:

عَلَّه أن يعود بعد التنائي ... أمماً بالذي يُمُنّ الرضاءِ

٧٤ـ الإفصاح/ ٧٥.

٧٥ـ نفسه/ ٨٢ـ٨٣.

والإلغاز في «الرضاء» فهو مقصور من «رضي يرضى رضىً» والهمزة بعده «ء» هي عين فعل لفيف مفروق من «وأي، يئي» إذا وعد، فإن صورة الأمر منه تبقَى على جوف الكلمة وهو «إ» أي عدْ. وزاد المسألة غموضاً أن «الرضا» مقصور فإذا مُد صار «الرضاء»، مع أنه ليس هَذا هو المراد، بل المراد عدْ بالذي يَمُنّ الرضا.

أضف إلى ذلك أن الصورة التي ينبغي أن يكتب عليَها هو الرضا إ فكان في حذف ألف الهمزة مبالغة في الإلغاز والتعمية، إذ الإلغاز لا يكون بالهمزَة وحدها من غير ألفها.

ومن ذلك قوله[٧٦]:

أقول لعَبْدَ الله يا زيدُ إنه سيأتيك عبدُ الله يا زيدُ فاصبرا

فإن «عبدَالله في ظاهره يجب أن يكون مجروراً لدخول لام الجر عليه، ولكنها ليست كذلك، بل اللام فعل أمر من «ولي يلي» فهو فعل لفيف مفروق، الأمر منه يبقى على العين وهو «ل»، «فعبدالله على هذا مفعول به لفعل الأمر؛ لذا جاء منصوباً، فلما التصقت اَللام بالاسم ألغز الناظم فيه.

ومن ذلك قوله[٧٧]:

عليكم سلامَ لله إن قيل أزمعوا على البين إني هالك بالوساوسا

فقوله «بالوساوسا» يبدو على ظاهره حرف جر، وما بعده اسم مجرور، ومع ذلك جاء منصوباً، وليس هذا المراد، فهما كلمتان، وأحد الوجهين في تخريجها هو أن «بلْ» أمر من «وبل يبل وَبْلا» وهو أشد المطر.

فالفعل مثال معتل الأول مثل «وَعد»، وفي صورة الأمر منه تحذف فاؤه فيبقى «بل»، والوصل بما بعده أوهم أنه لام التعريف وليس فعلاً.

على أن الإلغاز في هذا الباب وغيره إنما يعتضد في التمويه بالسياق الظاهر، مما

٧٦ـ نفسه/ ١٨٨.

٧٧ـ نفسه/ ٢٣٥.

يدخل في باب الترشيح كقوله: غاد المضي ورايح، أو ملازمة الفعل لتعدية معينة بحرف جر معيّن، وكل ذلك إمعان في استخدام السياق لتحقيق الإلغاز.

د ـ الإلغاز بتداخل أقسام الكلم:

ويتحقق ذلك في صور كثيرة، منها ما هو تداخل حقيقي، ومنها ما هو غير حقيقي، فمن الحقيقي:

١ ـ إدخال الحروف على الفعل، ومن أمثلة ذلك قوله[٧٨]:

على نَفـرٌ ضَـرْبَ المئين ولـم أزل بحمدك مثل الكسر يُضرَبُ في الكسر

فظاهر البيت أن فيه خطأ، فقد جاء ما بعد حرف الجر «على» مرفوعاً «نفرٌ»، وكان حقه الجر، والحقيقة غير ذلك فـ«على» هنا فعل ماض ومضارعه «يعلو» و«نفر» فاعل مرفوع، ولكن لقصد الإلغاز كتبها على صورة الياء «على» فظهر كأنه أدخل حرف جر على فعل.

وعلى خلاف الصورة السابقة ورد قول القائل[٧٩]:

عـلا اللهُ رزقَ الإنس والجنّ راتب فما أحد كالله في الجود والسَّخا

ظاهر النص يوهم أن هناك خطأ حيث كتب البيت «علا اللهُ رزقَ الإنسَ والجن» وكان حقه أن يكتب «على الله رزق» ومما زاد على الإلغاز قوله «رزق الإنس والجن» فكأنه كتب «على» الجارة بالألف «علا» على صورة الفعل.

والحقيقة أن «علا» هنا فعل، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع، وربطه بقوله: «رزق الإنس والجن» قصداً للإلغاز[٨٠].

٧٨ـ ألغاز ابن هشام/ رقم ٣٢ ص٤١.

٧٩ـ الإفصاح/ ١٥٧.

٨٠ـ ما أشار إليه الفارقي في كتابه «الإفصاح» ص١٥٧ ـ ١٥٨ هو الإلغاز في قوله «رزقَ الإنس والجن» بالنصب في ظاهره وكان حقه الرفع، فذكر أن «رزق» هو تثنية «رزق» وأصله «رزقا» سقطت النون للإضافة، وسقطت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة التي قبل الألف.
ولم يشر إلى الإلغاز الذي أشرنا إليه في قوله «علا الله».

وقد اعتضد الإلغاز بالمغالطة في التدوين حيث أوثرت الصورة الحرفية في البيت الأول، والصورة الفعلية في البيت الثاني لتحقيق الإيغال في الإلغاز.

أما التداخل غيرالحقيقي بين أقسام الكلم فيكون باستكمال النقص الناتج عن حذف الأصل بأجنبي.

وقد يكون بإدخال نون التوكيد على اللفظ.

ومنه قوله[٨١]:

إن هندُ المليحةَ الحسناءَ وأيَ من أضمرت لخلٍ وفاءً

فقوله «إنّ» يبدو أنه حرف واحد، وهو ناسخ، ثم يأتي بعده اسم مرفوع والمفارقة بين هذين هو علّة الإلغاز، فإن «إنّ» مكونة من كلمة وحرف، أما الكلمة فهي «إ» وهو فعل أمر من «وأي يئي، وقد بقيت صورة الأمر منه على عين الكلمة، ثم اتصَلت به ياء المؤنثة المخاطبة «إي»؛ لأنه خطاب لمؤنث، وقد حذفت منه النون، وأصله «إين» مثل «اقرئي» من «تقرئين»، فلما دخلت عليه نون التوكيد الثقيلة صار «إينّ» فاجتمع ساكنان الياء والأولى من النونين، فحذفت الياء لهذه العلة فصارت الكلمة «إنّ» وكأنها الحرف الناسخ، فما اعترى الفعل من الحذف، ثم دخول «إنّ» هو علَّة الإلغاز في هذا البيت.

ومن الإلغاز بسبب نون التوكيد قول تميم بن رافع المخزومي مخاطباً رفيقه في السفر[٨٢].

أقول لعبدالله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشماً

فقد نصب «هاشماً»، وحقه الجر، لأنه معطوف على «عبد شَمس» والحق أن «هاشماً» ليس اسماً لشخص، وإنما هي كلمة مؤلفة من مقطعين:

---

٨١. الإفصاح/ ٦٤، ومغني اللبيب/ ٥٩ آخر باب الهمزة؛ وألغاز ابن هشام/ ٥٢-٥٣. وفي البيت رواية أخرى:

إن هندُ المليحةَ الحسناءَ

وأي من أضمرت لخل وفاء

٨٢. ألغاز ابن هشام/ ٨٥.

الأول: «وها» وهو بمعنى «نَفدَ» منه الماء.

والثاني: «شمَن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وقد قلبت هذه النون ألفاً، فأصبحت «شمَا»، ومعناه: انظر البرق، وتوسم المطر.

وقد سبق الحديث فيه في «الإيهام» بالأصالة أو الزيادة.

وقال آخر[٨٣]:

وأنّ لبـونٌ يوم راحـوا عـشـيّـةً أبي مُنْذرٌ فاركب على الجملُ الصلدا

فالظاهر أن «أنّ» حرف ناسخ، ولكن ما بعده مرفوع، والصواب أن «أنّ» فعل من الأنين، و«لبـونٌ» رُفع بفـعله «أنّ»، فـتطابُقُ الصـورتين مع خـلاف الضـبط في «لبون» هو الذي أوقع في التعمية.

٢ ـ إدخال أكثر من حرف على الفعل:

ومنه قول القائل[٨٤]:

أبلكوزُ تشـربْ قـهـوةً بابليـةً لهـا في عظامِ الشـاربينَ دبيبُ

فليس المراد همزة استفهام ولا باء الجر ولا تعريف الكوز، بل هو كما يلي:

أبل: فعل أمر من إبلال العلّة.

وكوزُ: ليس اسماً للإناء الذي يُشرَب به، بل هو اسم رجل.

وهو منادى مبني على الضم، وقد حذف منه حرف النداء.

والمعنى: أفق يا كوزُ من مرضك، وانجُ منه، فإن تفعلْ تجدْ في انتظارك خمرة من عهد بابل.

٣ـ إدخال الاسم على الفعل:

ومثاله قوله[٨٥]:

٨٣ـ الإفصاح/ ١٦٣ـ ١٦٤.

٨٤ـ الإفصاح/ ١٠٠، ألغاز ابن هشام/ ٢٢.

٨٥ـ الإفصاح/ ١٤٨.

أتانا عبيد الله في أرض قومنا ولم يأتنا ذاك الكذوب الموبخا

فإن ظاهر «أتانا» أنه فعل ماض أسند لضمير المتكلمين، ويُفتَرَضُ أن يكونَ «عبيدُ الله» فاعلاً، ولكنه جاء مجروراً من اتحاد صورة الاسم والفعل.

فإن المراد هنا بـ «أتانا» أنه تثنية «أتان»، وسقطت النون للإضافة، ثم جُر «عبيد الله» بالإضافة.

وعكس هذا الذي ترى ما جاء في قول آخر[٨٦]:

لقد قال عبدَ الله قولاً عرفته أتانا أبي داودُ في مرتع خصب

فإن «أتانا» يوهم أنه تثنية «أتان»، ويساعد على ذلك قوله: «مرتع خصب»، وليس المراد ذلك، بل «أتانا» فعل من الإتيان، و«أبي» فاعل، و«داودُ» بدل منه، ويكون أتانا والدي داودُ.

قال الفارقي بعدما تقدم «وإن شئت كان «أتانا» تثنية «أتان»، و«أبي» جُرّ بالإضافة...».

ومنه قوله[٨٧]:

هذا سليمانَ أبي جعفرٌ فقال بشراً حسنٌ هذا

فظاهر الأمر أن «هذا» اسم إشارة، ولكن المراد أنه فعل من المهاذاة، ووزنه «فاعَلَ»، وهو فعل ماض، و«أبي» فاعل، و«سليمانَ» مفعول به مقدم، و«جعفر» بدل من «أبي». وكأن التقدير: هاذى سليمانَ جعفر.

وكذلك آخر البيت التقدير فيه: فقال سليمان: حسنٌ هاذى بشراً. و«حسن» اسم رجل.

٨٦ـ الإفصاح/ ١٠٢، وألغاز ابن هشام/ ٢٥.

٨٧ـ الإفصاح/ ١٧٩.

سادساً: الظواهر التركيبية والإلغاز

ننتقل بالحديث هنا إلى بيان الإلغاز الناشىء عن استثمار إمكانات اللبس في التركيب النحوي.

ويرتبط اللبس في التركيب النحوي بمقولات أساسية في النحو العربي على جهة التأثير والتأثر، أي أن هذه المقولات يمكن عدها منتجة للبس، أو نتيجة له.

ومن هذه المقولات ما يأتي:

١ـ الحذف والتقدير.

٢ـ الرتبة «التقديم والتأخير».

٣ـ المطابقة النحوية.

٤ـ تتبع شوارد اللغات.

٥ـ إعمال الضرورة الشعرية.

ونأخذ في معالجة المقولات السابقة بفضل بيان:

١ـ الإلغاز بالحذف في التركيب:

ويكون بحذف الحرف، ومن أمثلته قول القائل[٨٨]:

يا بن زيدٌ قد خان كل صديق عنده من حمامه أفراخاً

فإن «ابناً» منادى مضاف إلى ياء النَّفس «يا ابني»، وقد حذفت اليَاءَ، واجتُزىء بالكسرة عنها. و«زيدٌ» رفع بالابتداء.

والتقدير: يا بنيّ زيد قد خان فاعلم.

فالحذف جعل اللفظين كأنهما على حال من الإضافة. وقد يكون بحذف الفعل الناسخ، ومثاله[٨٩]:

٨٨ـ نفسه/ ١٥١ـ١٥٢.

٨٩ـ الفارقي رقم (٥٧)، وألغاز ابن هشام رقم (١٣).

لا تقنطنَّ وكن في الله محتسباً فبينما أنت ذا يأس أتى الفرجا

والإشكال في نصب «ذا»، وحقه الرفع ظاهرياً؛ لأنه خبر المبتدأ «أنت»، ونصب «الفرجا»، وحقه الرفع ظاهرياً أيضاً لأنه فاعل «أتى» كما يبدو.

والحل: أن نصب «ذا» على أنه خبر لكان المحذوفة[٩٠] وحدها، والتقدير «فبينما كنت ذا يأس».

ونصب «الفرجا» على أنه مفعول به مؤخَّر لاسم الفاعل، وفاعل «أتى» ضمير يرجع إلى الفرج. وسنعود إلى هذا اللغز وأمثاله بحديث آخر في موضعه من البحث.

وقد يكون بحذف المنادى، ومنه قوله[٩١]:

صلْ حبالي فقد سئمت الجفاءُ يا قتولي واحفظ عليّ الإخاءُ

فقد حذف المنادى، والتقدير: يا قوم قتولي. وحذف المنادى أدى للتعمية والإلغاز.

وقد يكون بحذف الضمير كقول القائل[٩٢]:

ورأيتُ عَبدالله يضرب خالدٌ وأبا عميرةُ بالمدينة يضرب

فقد جاء «خالدٌ» بالرفع، وكان حقه ظاهرياً النصب على أنه مفعول به لـ«يضرب»، إلا أن «خالد» هو الفاعل، والمفعول به ضمير محذوف للإلغاز، والتقدير «يضربه خالدٌ». فالإلغاز هنا نتيجة لحذف ضمير النصب، ويكون بحذف الفعل العامل على الذم أو المدح.

ومن ذلك قوله[٩٣]:

أتانا عبيد الله في أرض قومنا ولم يأتنا ذاك الكذوبُ الموبّخا

٩٠ـ انظر مناقشة الشاهد رقم (١١٥) ص ٤٦.

٩١ـ الفارقي/ ٧٣.

٩٢ـ نفسه/ ١٠٣.

٩٣ـ نفسه/ ١٤٨.

فإن «الموبِّخا» صفة في الأصل للكذوب، لكن وقعت المغايرة بينهما، ولابد من نصب على الشتم هنا أراد «أذم الموبخا، أو أعني، أو أقصد».

٢ـ الإلغاز بالرتبة:

وقد يكون الإلغاز قائماً على التقديم والتأخير في النص، ومن أمثلة ذلك قوله[٩٤]:

إلى الله ربي قد رجعت تنصلاً ... ليغفر ما قدمت رب المعارجُ

فإنك إن أخذت البيت على ظاهره وترتيبه لا تجد لرفع «المعارجُ» وجهاً من الوجوه يُخرج عليها مع أن الناظم أراد أن يقول: «المعارجُ إلى الله ربي»، ثم استأنف بعد هذا فقال «قد رجعت تنصلاً...» فقد وضع معمول الخبر في أول البيت، والمبتدأ في آخره، ولا يظهر بهذا وجه البيت بسبب هذا التأخير التقديم، وقد كان الناظم حريصاً على هذا التفريق والتأخير لتكون التعمية.

ومن ذلك قول[٩٥]:

إذا ما كنت في أرض غريباً ... يصيدُ بها ضراغمها البغاثُ

فكن ذا بزة فالمرء تزري ... به في الحي أثواب رثاث

فقد جاء البيت الأول برفع «الضراغم والبغاث» جميعاً.

وفي الكلام تقديم وتأخير، ولا يتضح على رفعهما المعنى المراد، إلا بإرجاع كل ركن إلى محله، فالتقدير في البيت: يصيد البغاثُ وبها ضراغمها، ثم حذف الواو؛ لأنها للحال، ففي الجملة ضمير يعلق الجملة الاسمية بالأولى، وهو يقوم مقام الواو، وهذا الضمير هو الهاء العائدة من «ضراغمها» إلى أرض.

ومن الإلغاز بتغير مواضع الأسماء، وتبديل الرتبة قوله[٩٦]:

٩٤ـ نفسه/ ١٣٦.
٩٥ـ نفسه/ ١٢٢.
٩٦ـ نفسه/ ٧٥.

يا صاحب مَلكَ الفؤادَ عشية زار الحبيبُ بها خليلٌ ناءِ
لما بدا لم أدر: بدرَ دُجُنَّه أم وجه من أهواه طرفي راءِ

فقد جاء بعد الفعل «زار» اسمان مرفوعان، فأيهما الفاعل؟ ولم رُفع الثاني؟

التقدير في هذا أن الحبيب فاعل «زار»، وأما «خليل» فهو فاعل للفعل «ملك»، والتقدير: يا صاحِ بن ملك خليلٌ ناء الفؤاد عشية زار الحبيب بها.

فعلى هذا يصح الإعراب لا على ظاهره.

ومن ذلك قوله[٩٧]:

نصبت لي الفخاخ تريد صيدي وقد أفلتُّ من قبل الفخاخُ

فقد رفع «الفخاخُ»، والظاهر يقتضي جَرّه، والرفع فيه إنما هو من فعل عاملٍ فيه وهو «تريد»، وكأنه أراد: نصبت لي الفخاخ، تريد الفخاخُ صيدي، وقد أفلتُّ من قبل.

٣ـ الإلغاز بالمطابقة النحوية:

ومنه قول الملغز[٩٨]:

علا اللهُ رزقَ الإنس والجن راتب فما أحد كالله في الجود والسخا

أما قوله «علا الله» فـ«علا» فعل، ولفظ الجلالة فاعل ومخرجه مخرج الإخبار مثل «تعالى الله».

وأما قوله: «رزقَ» فهو في الأصل «رزقا» على التثنية، وقد سقطت ألف الاثنين لالتقاء الساكنين، ومن قبلها سقطت النون للإضافة. و«رزقا» مبتدأ، و«راتب» خبره.

٩٧ـ نفسه/ ١٤٩.
٩٨ـ نفسه/ ١٥٧.

مع أن ظاهر البيت يوحي أن «رزق» مفعول به، وأنه مفرد منصوب، وأن «على» حرف جر. والمطابقة حصلت بين صورتين في اللفظ «على الله ـ علا الله».

رزقا الإنس والجن راتب ـ رزق الإنس والجن راتب. ومن المطابقة في اللفظ، وعلى السماع وقع الإلغاز والتعمية.

٤ـ الإلغاز بشوارد اللغات:

يكون الإلغاز أحياناً قائماً على تتبع شوارد الإعراب، وما تفردت به بعض قبائل العرب، ومن ذلك قوله[٩٩]:

قالوا تفردت لا خلاً ولا سكنا فقلتُ من أين للحر الكريم أخا؟

فإن لفظ «أخا» مقصور مثل «عصا» في ملازمة الألف، وموضعه رفع بالابتداء، ولم يتبين فيه وجه الإعراب، ومثل هذا قول رجل من بلحارث[١٠٠] بن كعب:

أنت أخا الحرب إذا لظاها
شببت وقال الناس مَن أباها
إن أباها وأبا أباها
قد بلغا في المجد غايتاها

وقال آخر[١٠١]:

وبي زفرات من هواك ولوعة أحسُّ على الأحشاءَ منها توهُّجُ

فظاهر البيت «على الأحشاء»؛ إذ «على» حرف جر، فما الذي نصب «الأحشاء»؟

٩٩ـ نفسه/ ٦٩.

١٠٠ـ معروف أن هذه القبيلة من القبائل التي تلزم المثنى والأسماء الستة الألف في الحالات كلها.

١٠١ـ الإفصاح/ ١٣١.

لقد جعل «على» فعلاً، فهو «علا» من العلو، و«الأحشاء» مفعول به، والعامل هو «التوهج»، والتقدير: علا توهج منها الأحشاء، وقد خالف في صورة كتابة «على» مبالغة في التعمية، وأما الفعل «أحس» فهو معلق عن العمل في اللفظ، ولكنه عامل في محل الجملة، وهو من أفعال القلوب مثل «أحسب وأظن»؛ ولذلك جاز عمله في المحل لا اللفظ، تقول: أحسب قام زيد، كما تقول: «حسبت قام زيد، وأظن قام زيد». فتكون الجملة في موضع نصب سَدّت مَسَدَّ المفعولين.

ومنه قول القائل[١٠٢]:

ما إن له مال ولكن له ... ما شئتَ من إبل ومن شاء

لها رغاءٌ حولَ أبياته ... إن ظمئت أوردها الماءَ

فظاهر البيت أن «مال» جاء بالجر، وحقه الرفع على أنه مبتدأ مؤخر وحل ذلك أنه أراد بقوله «مالٍ» (ما) التي[١٠٣] في معنى شيء أي أنه اسم نكرة فكأنه قال: ما إن له شيء.

و(لنْ) أمر من «لان يلين» أي: ما له شيء فلنْ ولكنه له ما شئت.

وكذلك ورد في «الماء» بالكسر، وحقه ظاهرياً النصب على أنه مفعول به. إلا أنه أراد بـ «الماء» صوت الشاء، وهو مبني على الكسر مثل «خاقِ وباقِ وخازِ بازِ». لأن الأصوات كلها مبنية.

ومنه أيضاً قول القائل[١٠٤]:

سأترك مهرتي رجلٌ فقير ... وأركب في الحوادث مهرتان

وقوله[١٠٥]:

١٠٢ـ نفسه/ ٨٠.

١٠٣ـ لاستيضاح الأوجه الواردة في «ما» انظر مغني اللبيب/ ٣٩٠. وتفسير القرطبي ٥/ ١٢ـ١٣.

١٠٤ـ انظر ألغاز ابن هشام/ ص ١٤.

١٠٥ـ نفسه/ ص١٤.

أكلت دجـاجـتـان وبطتـان كـمـا ركب المهلب بغلتـان

فقد ورد «مهرتان، دجاجتان، بطتان» وكان حق هذه الكلمات ظاهرياً نصبها بالياء على أنها مفاعيل، ولكن الحقيقة أن «تان» بمعنى تاجر من التناءة وهي التجارة، وقد أضيف إلى «مهر، ودجاج، وبط».

ومما ورد في هذا المجال قول العباس بن مرداس السلمي[١٠٦]:

ومن قبلَ آمنا وقد كان قومنا يصلون للأوثان قبلُ محمدا

وقد حصل اللبس هنا بنصب «قبل» مع كونه مسبوقاً بحرف جر، ونصب «محمداً» مع أنه حقه ظاهرياً الجر بالإضافة.

وتوجيه ذلك أن نصب «قبل» يحتمل وجهين:

أحدهما: ما حكاه أحمد بن يحيى ثعلب عن الفراء: أن العرب قد بنت «قبل» على الفتح، وكذلك بعد، وحيث، وقد بني على الفتح، كما بني على الضم عند بعض العرب.

والوجه الثاني: أن يريد النكرة منه، كأنه أراد (قبلاً)، ثم حذف التنوين مضطراً فعلى هذا يصح.

وأما نصب «محمداً» فعلى التضمين، حيث ضمن «آمن» معنى «صدق» يقال (آمن فلان بالله) أي صدّق به، فنصب (محمداً) على معنى التصديق.

٥ـ الإلغاز بالتوجيه الإعرابي:

ومن ذلك قوله[١٠٧]:

بكى ويحق للدنف البكاءَ إذا ما سار من يهوى عشاءً

فقد نصب «البكاءَ» وإن كان ظاهره يقتضي الرفع، والنصب جاء من وجهين:

١٠٦ـ الإنصاح/ ١٦٢ـ١٦٣.
١٠٧ـ نفسه/ ٦٩.

١ـ المصدرية أي بكى بكاءً.

٢ـ أن يكون مفعولاً به، أي بكى البكاء، أي على البكاء لعقدة وعدمه.

ومن ذلك قوله[١٠٨]:

ركـــبت على جـــواد حين نادوا ... ومـــا إن كـــان لي إذ ذاك ســـرجـــا

فكدت أعـــود مـــرفـــوصـــاً لأني ... كـــأني راكب من فـــوقُ برجـــا

فـ«سرجاً» في آخر البيت منصوب بالفعل في أوله، والتقدير: «ركبت سرجاً على جواد...»، وإن شئت جعلت ضمير «كان» عائداً إلى «السرج»، ويكون اسمها، إن شئت جعلته عائداً إلى «الجواد». وعوده إلى السرج أجود لتأكيد نية التقدير، و«لي» هو الخبر.

ومن ذلك قول عبيدالله بن قيس الرقيات[١٠٩]:

كـــيف نومي على الفـــراش ولما ... تشـــمل الشـــام غـــارةٌ شـــعـــواء

تذهل الشـــيخ عن بنيـــه وتبـــدي ... عن خـــدام العـــقـــيلة العـــذراءُ

فقد رفع «العقيلة» بالفعل «تبدي»، ولم يجرها بإضافة «خدام» إليها؛ لأنه لم يحذف التنوين من «خدام» ليضيفه إلى «العقيلة» وإنما حذفه لالتقاء الساكنين.

وفي البيت تقديم وتأخير، فكأنه يريد: وتبدي العقيلة العذراء عن خدام.

٦ـ الإلغاز بالضرورة الشعرية:

قال جرير يهجو الفرزدق[١١٠]:

فلو ولدت قُـفَـيـرة جـرو كلب ... لَسُبّ بذلك الجـــرو الكلابا

فأين النائب عن الفاعل في «سُبّ»؟ وما الذي نصب «الكلابا»؟ التقدير: «لَسُبَّ

١٠٨ـ نفسه/ ١٣٣.

١٠٩ـ نفسه/ ٥٤.

١١٠ـ نفسه/ ٩٣، وانظر ألغاز ابن هشام/ ٢١.

السَبُّ الكلابا» فأسند الفعل إلى المصدر، وبقي المفعول به منصوباً، وهذا ضعيف، وقد جاز مثل هذا لضرورة الشعر، ولا يجوز في الكلام؛ إذ لا يجوز أن ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده، فضرورة القافية هي التي دعت «جريراً» إلى النصب، ودعت النحويين إلى البحث عن الفاعل وتقديره على ما ترى.

وضرورة القافية لم تملىء جريراً إلى الإقواء، وإنما حملته على ترجيح لغة وردت عن فصحاء العرب، قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وغيره من القراء في مثل قوله تعالى «ليجزى قوماً بم كانوا يكسبون» ببقاء المفعول به منصوباً مع بناء الفعل للمفعول. وقول الشاعر:

وإنما يرضي المنيب ربه ... مادام معنياً بذكر قلبه

بنصب «قلبه»

فالأمر هو من باب الترجيح بين لغات كلها وارد في فصيح الكلام وهو ما عليه الكوفيون.

وقال الآخر[١١١]:

أقول لعبدَ الله لما لقيته ... ونحن بوادي الروح: هذي القناطر

وجه الإشكال ظاهرياً في نصب «عبدَ» مع كونه مجروراً باللام. وتوجيهه أن اللام في «لعبدَ الله» لام الإضافية كما في قولك: «المال لزيد» وهي جارة له، إلا أنه لم يصرفه، لأنه يريد «عبدة» وقد رخمه على لغة من ينتظر فحذف الهاء، وهو غير منادى لضرورة الشعر.

٧ـ وسائل مساعدة على الإلغاز:

يمت الإلغاز في مستوياته النحوية والدلالية إلى التورية بسبب متين، ومن ثم يصطنع له ما يصطنع للتورية من الترشيح تقوية للمعنى الظاهر القريب، وإمعاناً في

١١١ـ الفارقي/ ١٨٩ـ ١٩١.

إغماض المعنى البعيد، حتى يتلطف الذهن في التوصل إليه، ويلتذّ بتحصيله.

ومن ذلك ما جاء في ألغاز ابن هشام[١١٢]:

ستعلم أنه يأتيك بكر وأن أخوك فيه من اللغوب

فإن الترشيح حصل بين «أنه» في الشطر الأول، و«أن» في الشطر الثاني، فقد أوهمت الأولى بعملها أن الثانية يفترض بها أن تكون عاملة مثلها، ولكن اسمها جاء مرفوعاً وهو «أخوك»، وحقه النصب، وأن يكون «أخاك».

وسبب رفعه أنه فاعل لـ«أنّ» فهو هنا فعل من الأنين وليس حرفاً ناسخاً مشبهاً بالفعل.

ومن ذلك قوله[١١٣]:

أبا لكوزُ تَشربْ قهوة بابلية لها في عظام الشاربين دبيب

فقد رفع «الكوز» وحقه الجر، والذي يقوي هذا نظر القارىء للفعل «تشرب»، ولكن ليس المراد كذلك، وليس الكوز إناء الشرب بل هو مؤلف من كلمتين: الأولى: «أبلْ» فعل أمر، و«كوز» اسم علم منادى، والتقدير: «أبلْ يا كوز»، و«تشرب» فَعل مضارع مجزوم لأنه جواب الأمر، وقد حصل الترشيحَ بين الشرب وظاهر لفظ الكوز.

ومن الترشيح قوله[١١٤]:

كساني أبي عثمان ثوبان للوغى وهل ينفع الثوبُ الرفيع لدى الحرّ

فالترشيح بين «كساني» و«ثوبان» وما جاء في عجز البيت من تذييل وهو قوله: وهل ينفع... الخ، فإن «ثوبان» يوحي بأن «كساني» فعل، وهذا يقتضي أن يكون ما بعده «أبو عثمان» على أنه الفاعل للفعل «كسا»، ثم إن «ثوبان» حقه النصب «ثوبين»؛ لأنه مفعول به.

١١٢ـ ألغاز ابن هشام/ ٢٤.
١١٣ـ ألغاز ابن هشام/ ٢٢.
١١٤ـ ألغاز ابن هشام/ ٢٠.

وجواب هذا أن الكاف في «كسا» حرف جر بمعنى مثل، و«ساني» في البيت بمعنى المستقي، أي مثل «ساني أبي عثمان ثوبان» و«ثوبان» هنا اسم علم، والتقدير: «ثوبانُ رجل في الحرب يشبه المستقي أبي عثمان. . . » فتأمل!

ومن ذلك التورية بالمنطوق قوله[١١٥]:

لقد قال عبدَالله قولاً عرفته أتانا أبي داود في مرتع خصب

فإن «أتانا» توحي بأنها فعل للمثنى، ويأتي بعدها «أبي» في حالة الجر، فالتورية حصلت بين الفعل والاسم؛ إذ المراد هنا «أتانا» مثنى «أتان»، وليس الفعل، فهذا تورية بالمنطوق.

سابعاً: الإلغاز وأمن اللبس

أمن اللبس هو أصل من الأصول التي يعتد بها النحو العربي في تقريره لقواعد بناء الجملة وأنساق الرتبة، والحذف، والتقدير، وغير ذلك من ظواهر النحو وأحكامه.

ولكون أمن اللبس على هذا القدر من الخطر اعتد النحاة به قرينة كافية لخرق القواعد المعلومة من اللغة بالضرورة، فأجازوا قول القائل «خرق الثوبُ المسمارَ» لقيام قرينة المعنى على اختصاص المسمار بمعنى الفاعلية، والثوب بمعنى المفعولية، فجاز لذلك إهدار دلالة العلامة الإعرابية. والنحاةُ ـ اعتداداً بأمن اللبس ـ منعوا تقديم الفاعل على المفعول في مثل «ضرب موسى عيسى» لانتفاء القرينة المانعة للبس. وهكذا ارتبط المنع والجواز بأمن اللبس في الحالين، ويطرد القول في كثرة كاثرة من أبواب النحو فلا يتخلف أو لا يكاد يتخلف.

لذلك لم يكن عجباً أن يجعله غاية الغايات من التقعيد النحوي عالم لغوي معاصر هو الدكتور تمام حسان في كتابه المهم «اللغة العربية معناها ومبناها»، حيث

١١٥ـ ألغاز ابن هشام/ ٢٥.

يرى أن تحقيق أمن اللبس «هو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي؛ فإنه ليمكن الزعم أن كل نظام لغوي ينبني أساساً على مجموعة من القيم الخلافية التي بدونها لا يكون اللبس مأموناً ولا الكلام مفهوماً. وقد كان ابن مالك محقاً حين لخص هذه القضية في شطرة واحدة من ألفيته تقول: «وإن بشكلٍ خِيْفَ لبسٌ يُجتَنَبْ».

قامت نظرية النحو في الكتاب كله في القرائن والتعليق على فكرة أمن اللبس وتجلياتها ووسائل تحقيقها.

ولئن استقر الرأي على الاعتراف لأمن اللبس بهذه المكانة، سواء في النظام النحوي أو الاستعمال اللغوي فإنه لعجبٌ ألا يمتاز الإلغاز من الباحثين ما يستحقه من الاهتمام؛ إذ هو الضد الخالص لغاية الاستعمال وأساس النظام، وهو - بالإضافة إلى ذلك - انتهاز لمفارقات القاعدة واحتيال على ما يؤمنه النظام للمتكلمين باللغة من وسائل يفهم بها بعضهم عن بعض. ولقد قيل قديماً إن الأشياء إنما تتميز بأضدادها، فاللبس والتلبيس هما وجهان لا تتضح خصائص النظام اللغوي إلا بالكشف عن وجوه التدافع والتجاذب بينهما، والكيفيات التي يعمل بها كل منهما في اتجاه مضاد للآخر فيكونان عوناً بهذه الضدية على جلاء آليات التواصل اللغوي بين أهل اللغة.

لهذا الأمر كانت حفايتنا بالإلغاز النحوي ليكون موضوعاً لإعادة مدارسته واستكناه أهميته النظرية والتطبيقية في الدرس النحوي: من حيث إن غاية الإلغاز مخالفة لغاية النظرية النحوية، فإذا كانت غاية النظرية النحوية هي تحقيق أمن اللبس، فإن الإلغاز يحاول من خلال معطيات النظرية نفسها تحقيق الإلباس، وإذا كان ذلك كذلك كان النظر إلى الإلغاز النحوي على أنه ضرب من الترف الفكري والمتاع الذي لا طائل من ورائه، وأنه من قبيل العلم الذي لا ينفع، هو أبعد شيء من الصواب، بل إن عكس ذلك هو الصحيح، إذ إن الإلغاز هو ذروة من ذرا الفقه بالنحو، ومعرض دقيق لمسائله، ومظهر يتجلى فيه التفاعل والتداخل بين أنظمة اللغة على اختلافها: الصوتية والصرفية والتركيبية.

ولقد تبيّن لنا من عرضنا لوسائل التعمية والإلغاز كيف كان من أهمها استثمار الاعتماد المتبادل بين خصائص المنطوق والمكتوب، وكيف كانت الألغاز في الوقت نفسه معرضاً للثروة اللفظية، ومظهراً لتعقد العلاقات الدلالية وارتباط ذلك كله بظواهر التعدد والاحتمال في المعاني الوظيفية للصيغ والتراكيب.

غير أن ما اكتسبه هذا المبحث من سمعة غير طيبة واتهام بالتكلف والإيغال في الصنعة كان له ـ في واقع الأمر ـ ما يسوغه، فلقد حمل الولع بالإلغاز بعض الملغزين لا إلى استثمار مفارقات النظم اللغوية القائمة بالفعل بل إلى تجاوز ذلك إلى اختراق القواعد النحوية القارة وإهدار ما هو معلوم من أحكامها بالضرورة، ولذلك أمثلة كثيرة نسوق هنا مثلاً واحداً في معرض الاستدلال.

يقول الملغز[١١٦]:

لا تقنطنَّ وكن في الله محتسباً فبينما أنت ذا يأس يأتي الفرجا

ويأتي موطن الإشكال في موضعين:

(١) نصب الاسم (ذا)، وحقه الرفع ظاهرياً؛ لأنه خبر المبتدأ.

(٢) نصب (الفرجا)، وحقه الرفع أيضاً؛ لأنه فاعل أتى كما يبدو.

ويقترح الفارقي وابن هشام حلاً لهذا اللغز:

(١) نصب (ذا) على أنه خبر لكان المحذوفة فبينما كنت ذا يأس.

(٢) نصب (الفرجا)، على أنه مفعول به مؤخر لاسم الفاعل «محتسباً» وفاعل «أتى» ضمير يرجع إلى الفرج.

وستنحصر المناقشة في إعراب «ذا» خبراً لكان المحذوفة وحدها.

سنتبين من الحل أن «ذا» خبر لكان المحذوفة وحدها، وأن الضمير «أنت» اسمها وقد كان في الأصل متصلاً بكان ثم انفصل عنها عندما حذفت «كان».

١١٦ـ ألغاز ابن هشام/ ١٣.

وأرى أن هذا الإعراب فيه بعدٌ عن القاعدة النحوية التي تشير إلى أن «كان» تحذف وحدها بعد «أن» المصدرية، وذلك في كل موضع أريد به تعليل فعل بفعل، كما في قولنا: أما أنت منطلقاً انطلقت.

ومنه قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم يأكلهم الضبع

ثم حذفت كان وحدها، وبقي اسمها «أنت» الذي صار منفصلاً بعد أن كان متصلاً، وخبرها «منطلقاً»، و«ذا»، ثم عوض عن كان المحذوفة بما الزائدة، التي أدغمت في «أن» المصدرية، وذلك بعد تقديم المعلول على العلة، إذ أصل الجملة كما تصورها النحاة:

انطلقت لأن كنت منطلقاً. فأصبحت في النهاية:

أما أنت منطلقاً انطلقت.

أي أن حذف «كان» إنما يكون بترتيب خاص، وفي الشروط التي بيناها، فالاعتراض على الإعراب الوارد في حل اللغز النحوي من وجهين:

١ـ أن كان حذفت وحدها في غير موقعها المتعارف عليه.

٢ـ أنه لم يُؤْتَ لها بما الزائدة تعويضاً عنها، كما ذكرنا.

غير أن هذا المثال وأضرابه وإن كان بادي التمحل والتكلف لا ينبغي أن يعفى على ما يزخر به هذا المبحث من فوائد أسلفنا بيانها تفصيلاً ونوردها في المطلب الأخير من هذه الدراسة بإيجاز يقتضيه المقام.

خاتمـــة

نستظهر مما سبق عدداً من النتائج نحسبها ذات أهمية فيما نحن صدده من بيان لعلاقة الإلغاز النحوي بمجمل القواعد النحوية الحاكمة على مستويات اللغة المختلفة ونجملها فيما يلي:

أولاً: للحرف العربي قواعد تحكم رسمه الكتابي في حال الابتداء به أو توسطه أو الانتهاء به، غير أن النطق بالحرف لا يتغير بحسب اختلاف هذه المواقع.

كذلك للكلمة العربية المكتوبة قواعد تحكم اتصالها بالكلمة السابقة واللاحقة، وعلامته البياض الفاصل. ولما كانت الجهة منفكّة بين تغير صورة الرسم المتطور والأصوات المنطوقة كان تحقق الإلغاز هنا ناشئاً عن إهدار قواعد رسم الحرف بحسب موقعه، ويمكن أن نسمي هذا النوع «الإلغاز البصري»، حيث لا إلغاز في المسموع.

ثانياً: ثمة ظواهر صوتية تنشأ من اتصال الأصوات وخضوعها لمقتضيات التأثير والتأثر في الجوار الصوتي المعين، وظواهر أخرى محكومة بنماذج الوقف والتنغيم. وحين يتحقق الإلغاز من خلال متغيرات الإدغام وتداخل النماذج يحصل لدينا «الإلغاز السمعي» حيث لا إلغاز في المرئي.

ثالثاً: حيث يجوز للصورة المنطوقة كتابياً بصورتين مختلفتين كلاهما وارد، ولكل منهما دلالة مخالفة للآخر، لا يمكن للإلغاز أن يتحقق إلا باستبدال الصورة الكتابية المرادة بغير المرادة لتعويض المراد وإغماضه. ويحصل لنا بذلك الإلغاز البصري «السمعي» حيث لا إلغاز إلا من خلال استحضار الصورتين معاً، وإثبات الصورة غير المرادة الكتابة.

رابعاً: في المستوى التركيبي حيث تعمل ظواهر التوجيه الإعرابي والحذف والتقدير والمطابقة النحوية والرتبة. لا يتحقق الإلغاز إلا بما هو بصري وسمعي مجتمعين ومنفردين. وينضاف إليهما الإلغاز الدلالي والسياقي. وتشتد الحاجة في

هذا المستوى إلى ضرب من الإلغاز يمكن أن نسميه «الإلغاز المعرفي»، حيث يفترض وجود علم متقدم بقضايا النحو وتفريعاته ومسائل الخلاف. وحاصل ما سبق أن الملغز إنما يستثمر المفارقات الكتابية والمفارقات الصوتية، ومفارقة المنطوق للمكتوب.

خامساً: إن الجدوى التعليمية للإلغاز النحوي في ظننا لم تستثمر على النحو المرجو في المجال التخصصي؛ إذ إنها أقدر شيء على إبراز مواطن التنازع بين صور النطق وصور الكتابة من جهة، وبين أشكال التصريف وآثار العوامل النحوية وقواعد الرتبة والحذف والتقدير من جهة أخرى.

وهذا المطلب الخامس هو غاية قائمة برأسها تستحق إفرادها بالمعالجة في بحث خاص نرجو أن يتاح لنا أو لغيرنا من المشتغلين بهذا العلم الشريف.

المصادر والمراجع

١ـ أحمد محمد الشيخ: كتب الألغاز والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا ١٩٨٨ .

٢ـ الألوسي (السيد محمود شكري الألوسي البغدادي)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. دار صعب ـ بيروت.

٣ـ ابن الأنباري (أبو البركات)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ـ سنة ١٩٦١ .

٤ـ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة.

٥ـ ابن جني (أبو الفتح)، الخصائص ـ ط١ ـ تحقيق محمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية.

٦ـ ابن الشجري، الأمالي ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٧ـ ابن عقيل (بهاءالدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري)، شرح ابن عقيل، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ـ ط١٣ ـ سنة ١٩٦٢ .

٨ـ ابن هشام (الأنصاري)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ـ ط١٣ .

ـ الألغاز النحوية، تحقيق الأستاذ أسعد خضير ـ دمشق.

٩ـ ابن يعيش (موفق الدين يعيش) شرح المفصل ـ الطباعة المنيرية.

١٠ـ أبو بشر (عمرو بن قمبر ـ سيبويه)، الكتاب ـ ط بولاق. الكتاب طبعة عبدالسلام هارون.

١١ـ أبو حيان (الأندلسي)، البحر المحيط. مطبعة السعادة. وطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٩٢ .

١٢ـ أبوالعباس (المبرد) المقتضب ـ تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة. المجلس

الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٨هـ .
١٣ـ الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح الكافية ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
١٤ـ البغدادي (عبدالقادر بن عمر البغدادي)، خزانة الأدب ـ دار صادر ـ بيروت .
١٥ـ البنّاء (أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ـ مطبعة المشهد الحسيني ـ القاهرة .
١٦ـ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ .
١٧ـ الحملاوي (أحمد)، شذا العرب في فن الصرف ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
١٨ـ الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس .
١٩ـ الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، أساس البلاغة ـ مطبعة دار الكتاب .
ـ المحاجاة بالمسائل النحوية ـ تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسين . نشر دار التربية ببغداد .
٢٠ـ السيوطي (جلال الدين السيوطي) .
ـ الأشباه والنظائر ـ نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق مجموعة من المحققين .
ـ المزهر ـ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٥٨ .
٢١ـ الصبان (محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني/ مطبعة عيسى الحلبي ـ القاهرة .
٢٢ـ الفراء (أبو زكريا)، معاني القرآن ـ تحقيق محمد علي النجار ـ القاهرة ١٩٥٥ .
٢٣ـ القرطبي (أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن .
٢٤ـ النحاس (أبو جعفر)، إعراب القرآن ـ تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان ـ بغداد .